الجـــمهوريـة الجزائريـــة الديمقراطيـة الشـعبيـة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

ملحقة قصر الشلالة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: علوم اقتصادية.

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

بعنوان:

مساهمة القروض الفلاحية في تنمية القطاع الزراعي في الجزائر

إعداد الطالب:

– تريكي عامر

إشراف الأستاذ:

– د.بركان بن خيرة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
د.بربار نور الدين	أستاذ محاضر	رئيسا
د.بركان بن خيرة	أستاذ محاضر	مشرفا مقررا
د.بوجنان خالدية	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الملخص

يعتبر القطاع الفلاحي واحد من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم والتي شهدت تطورا ملحوظا و اهتماما متزايدا منذ وقت مضى ، وذلك لكونه يشكل عنصرا أساسيا في اقتصاد أي بلد ، فهو سلاح ذو حدين أي دافع من دوافع النمو والتنمية الاقتصادية ، ودافع تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي .

من جهة أخرى تشكل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات أحد القضايا الهامة التي تسعى اقتصاديات البلدان النامية بلوغها ، و ذلك لكونها عنصر و مشكلة اقتصادية و اجتماعية في نفس الوقت ، و سعيا من الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية و انطلاقا من القطاع الفلاحي عملت الحكومة الجزائرية على انتهاج جملة من التدابير والبرامج التنموية الفلاحية منذ الاستقلال و الى يومنا هذا .

ومن خلال هذه الدراسة يمكن التعريف بالتنمية الزراعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، و كذا عرض لبعض البرامج المنتهجة في تحقيق التنمية الزراعية وطرق تمويلها ، و أخيرا حاولنا من خلال الدراسة التطبيقية أن نبرز مساهمة والدور الذي تلعبه القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الزراعية وكذا كيفية تمويلها للقطاع الفلاحي .

الكلمات المفتاحية: التنمية الزراعية ، التنمية الاقتصادية ، التمويل الفلاحي ، القروض الفلاحية .

Abstract:

The agricultural sector is one of the most important economic sectors in the world, which has witnessed a remarkable development and increasing interest since it was a key element in the economy of any country. It is a double-edged sword which is motivated by growth and economic development.

On the other hand, economic development outside the hydrocarbons sector is one of the important issues that the economies of developing countries seek to achieve because they are an economic and social component at the same time. In order to achieve economic development and from the agricultural sector, Of agricultural development measures and programs since independence and to this day.

In this study we can identify agricultural development and its relation to economic development, as well as some of the programs implemented in the achievement of agricultural development and ways of financing. Finally, we tried through the applied study to highlight the contribution and role of agricultural loans in achieving agricultural development as well as how to finance it for the agricultural sector.

Keywords: agricultural development, economic development, agricultural finance, agricultural loans.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي ﷺ : **«من لم يشكر الناس لم يشكر الله».**

و كما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمـده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشـكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسـلوك طريق البحث و التشـبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشـكر أسـتاذي الكريم و معلمي الفاضـل المشـرف على هذا البحث **الدكتور بركان بن خيرة**، فقد كان حريصـــا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة و ألطف إشارة، فله مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذ المشرف **الدكتور بركان بن خيرة**، إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

المقدمة

توطئة

أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحالي مربوطا بمدى فعالية نجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرتها على تمويل القطاعات الاقتصادية، فالمهمة الأساسية للجهاز المصرفي هو تدعيم التنمية الاقتصادية، وبما أن القطاع الفلاحي يحتل المرتبة الثالثة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للاقتصاد إلى جانب المحروقات، فان تمويل هذا القطاع يعد من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية نتيجة الصعوبات التي يعاني منها.

ومع استقلال الجزائر قامت بصياغة توجهاتها الانمائية والتي أرادت أن تجعل منطلقاتها للتنمية والتخطيط ذات اطار شمولي يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية معا، حيث اعتمدت الجزائر على النفط الذي رأت فيه القطاع الاستراتيجي في جلب العملة الصعبة التي تؤدي إلى النهوض بالقطاعات الأخرى، و لكن مع تراجع أسعار النفط مطلع الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من اختلالات هيكلية، عجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع معدل التضخم ... إلخ، وهذه الوضعية أدت بالجزائر للقيام بعدة إصلاحات للحد من الأزمة والتخفيف منها، حيث بدأت بخوض برنامج إصلاحات يرمي إلى اعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة ولكن هذه الاصلاحات لم تستجيب لطموحات الجزائريين المتمثلة في تحسين ظروف المعيشة، و لهذا قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري لإنعاش الاقتصاد 2001-2004 و برنامج دعم النمو 2005-2009 و البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014 حيث ركزت هذه البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل و توفير شروط استقرار النشاطات و إعادة التوازن الجهوي.

الإشكالية الرئيسية

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

الى أي مدى ساهمت السياسة التمويلية في تحقيق التنمية الزراعية في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية

للإحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع القطاع الفلاحي بالجزائر ؟
2. ماهي أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي؟

3. ما هو الهدف من سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي ؟
4. ما أنواع القروض الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر ؟

الفرضيات

1. مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات وتطورات في السنوات الأخيرة قامت بها الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.
2. أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو تهيئة المناخ المناسب للقرض الفلاحي.
3. الهدف من سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر هو المساهمة في تحقيق التنمية الزراعية وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني .
4. هناك أنواع وصيغ متنوعة للاقراض الفلاحي .

مبررات اختيار الدراسة

ـ ابراز مدى مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر .

– إزالة الغموض عن كيفية تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الفلاحي.

– الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة .

– القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي ولا يتحقق هذا إلا بتظافر باقي القطاعات الأخرى منها الجهاز المصرفي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و تقييم أدائه .

– دراسة و تحليل تطور برامج و استراتيجيات التنمية الزراعية في الجزائر .

– الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي و محاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

– التعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و أهم ما جاء به .

– التعرف على تطور سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية .

_التعرف على أهم القروض الموجهة للقطاع الفلاحي والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الزراعية في الجزائر .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي.
- تعدد البرامج و الإجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر .
- المساهمة و الاعتماد الكبيرين على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات بالجزائر .

حدود الدراسة

بغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية ، وبغية تحقيق أهداف الدراسة ، قمنا بوضع محددات البحث كما يلي :

_البعد الموضوعي : القاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية الزراعية والدور الذي تلعبه القروض الفلاحية تحقيقها.

_البعد المكاني : دراسة تطبيقية لتمويل مشروع استثماري على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،وكالة قصر الشلالة .

_البعد الزماني : بداية من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، من بدايات سنة 2000 الى حدود سنة 2018 .

منهج الدراسة

من أجل دراسة الإشكالية و الإجابة عن الأسئلة المطروحة و نظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، و قمنا كذلك بدراسة تطبيقية و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول وكذا القوانين المتعلقة بالمجال الاقتصادي و التنظيمي.

صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا عدة صعوبات لايمكن تجاهلها والمتمثلة خصوصا في :

_قلة المراجع وصعوبة الحصول عليها خاصة المتخصصة منها في المجال الزراعي .

_التناقض و التضارب في المعلومات ، و هذا ما يؤثر سلبا على الاستنتاجات التي تتبع الدراسة .

_نقص المعلومات المقدمة من الجهات المعنية خاصة البنوك حفاظا على أسرار الزبائن.

أدوات التحليل:

لقد تم الاعتماد في جميع المعلومات المستخدمة في انجاز هذا البحث على مجموعة من الأدوات، و بالتالي فان معظم المراجع هي عبارة عن بحوث و دراسات قدمت على شكل أوراق بحث في مؤتمرات و ملتقيات علمية، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن مؤسسات مالية محلية و دولية و النصوص التشريعية و التنظيمية التي تحكم و تنظم القطاع الفلاحي في الجزائر فضلا عن الاستعانة ببعض الكتب المتوفرة و البحوث الأكاديمية .

تقسيم البحث

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء البحث متضمنا مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة .

الفصل الأول التنمية الزراعية في الجزائر و الذي يتم فيه إلقاء نظرة عامة حول التنمية الزراعية وعلاقتها بالاقتصاد الوطني، أيضا التطرق إلى تطور البرامج التنموية بالجزائر و تقييم اهداف و نتائج استراتيجيات التنمية الزراعية في الجزائر.

الفصل الثاني يحمل عنوان تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر و الذي يتطرق الى تمويل هذا الأخير في ظل البرامج التنموية و أيضا التطرق الى ماهية القروض الفلاحية في الجزائر وأنواعها و كذا مساهمتها في تحقيق التنمية الزراعية وأيضا التطرق إلى بعض ماحققته القروض الفلاحية من نتائج والعراقيل التي تواجهها .

أما الفصل الثالث فكان عبارة عن دراسة تطبيقية لتمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى وكالة قصر الشلالة ، حيث سنتطرق الى عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكذا تقديم وكالة قصر الشلالة ، إضافة الى دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي من طرف البنك .

ونختتم بحثنا في الأخير بخاتمة عامة نستعرض فيها أهم النتائج و التوصيات والافاق.

الفصل الأول : التنمية الزراعية في الجزائر

تمـهـيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في دفع عجلة النمو و توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسطية للعديد من الصناعات التحويلية وزيادة الناتج الداخلي الخام وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الأرياف ، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى .

و قد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي :

- المبحث الأول علاقة التنمية الزراعية بالاقتصاد .
- المبحث الثاني استراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية في الجزائر.
- المبحث الثالث تقييم استراتيجيات التنمية الزراعية في الجزائر .

المبحث الأول : علاقة التنمية الزراعية بالإقتصاد

المطلب الأول : ماهية التنمية الاقتصادية

أولا:مفهوم التنمية الاقتصادية

"هي عملية متعددة الابعاد تتمثل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، فالتنمية الاقتصادية اذا هي عملية متكاملة بشقيها الاقتصادي : زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع، والشق الاجتماعي ويقصد به : احداث تغيير اجتماعي وثقافي وسياسي ، ويسير الشقين جنبا الى جنب"[1]

فالتنمية الاقتصادية تضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وفي نصيب الفرد منه و هذا التحسن في الدخل أو الإنتاج ، ويساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل وبالإضافةالى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة و كفاءة وقدرة العامل للحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل ، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقديم المؤسسات المالية ،وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستخدام .

ثانيا:مقومات التنمية الاقتصادية :

تقتضي عملية تحقيق التنمية الاقتصادية توفر مجموعة من المقومات الضرورية والتي تتمثل في [2]:

- **تراكم رأس المال** : يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية ، ويتم هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار ، التي تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لتوفير الموارد المالية لأغراض الاستثمار .
- **الموارد البشرية** : يلعب المورد البشري دورا أساسيا في عملية التنمية ، حيث أن الانسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت ، وهو ما يظهر من هدف التنمية المتمثل في رفع مستوى معيشة الانسان ، والذي يتحقق بفضل الانسان الذي يرسم وينفذ عملية التنمية .

[1] محمد عجيمية ،علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها سياساتها ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 1998 ،ص 35 .

[2] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 134 -136 .

- **الموارد الطبيعية** : أهمية الموارد الطبيعية تأتي من كفاءة واليات استخدامها على الوجه الذي يخدم معطيات التنمية بالفعل في كل دولة .
- **التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي** : تعتبر التكنولوجيا احدى مستلزمات الإنتاج ، وبذلك تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا ، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر تكون منتظمة في السلع الرأسمالية ، كالالات والمعدات ، أو قد تكون متضمنة في البشر .

ثالثا:أهداف التنمية الاقتصادية :

تختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى ، ويعود ذلك الى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية ، الاحتماعية والثقافية وحتى السياسية ، غير أن هناك أهدافا أساسية ومشتركة تسعى اليها الدول النامية في خططها الإنمائية ، يمكن اجمالها في النقاط التالية : [1]

- زيادة الدخل القومي .
- رفع المستوى المعيشي .
- تعميق الشعور بالانتماء والاهتمام بالمصلحة العامة .
- القضاء على التبعية بكل أشكالها .
- عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخول .
- بناء قاعدة صناعية متينة واستخدام التكنولوجيا المناسبة .
- توفير الخدمات الاحتماعية (الصحة ، التعليم ، السكن .....)
- اطلاق الابداع واطلاق جميع الطاقات الكامنة في المجتمع .
- الاسهام في الحضارة الإنسانية و أخذ المكان اللائق بين الأمم .
- التوسع في الهيكل الإنتاجي .

[1] مصطفى حسين ، محمد شفيق طيب ، أميمة بدران ، أبعاد التنمية في الوطن العربي ، دار المستقبل للنشر ، الأردن ، 1995 ، ص 122 .

المطلب الثاني : ماهية التنمية الزراعية

يعتبر القطاع الزراعي من أزر القطاعات الإقتصادية في الهيكل الإقتصادي لمعظم دول العالم، وهذا للدور الذي يلعبه في تنمية إقتصاديات تلك الدول، من حيث مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي والنمو والتقليص من الفقر، ومصدرا لكسب الرزق للغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا عن مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي ولي زيادة حجم الصادرات، وكذا توفير المواد الأولية للعانيان من الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى أن نمو القطاع الزراعي قد شكل تاريخيا بذرة الأساس للثورة الصناعية التي انتشرت في مختلف دول العالم .

أولا:مفهوم التنمية الزراعية:

الزراعة :"هي علم وفن وصناعة وتجارة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وهي ليست فقط أرض وزروع نباتية وحيوانية بل أيضا الفلاح وأسرته، أولئك الذين يقومون بتوفير حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية والذين لا يقلون في أهميتهم عن الأرض والمحاصيل الناتجة منها. إذا فالزراعة الناجحة تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية هي النجاح التكنولوجي أي النجاح الزراعي من الناحية الفنية والنجاح الاقتصادي أي الكفاءات في تسويق المحاصيل الزراعية. وأخيرا النجاح الاجتماعي أي العيش عيشة رغدة وتحقيق مستوى معيشة مرتفع ورخاء عالي."[1]

كما تعرف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة:[2]

"وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية."

أما التعريف الواسع: فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية.

التنمية الزراعية : "تعرف على انها عملية ادارة معدلات النمو، حيث تهدف الى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية ،إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح و زراعة الاراضي القابلة للزراعة،بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الاساسية اللازمة لتشجيع

[1] محمد إبراهيم حسن ، جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 34 .

[2] محمد عبد العزيز عجيمة ، الموارد الاقتصادية ، بدون دار للنشر ، 1983 ، ص 87 .

القطاع الخاص على الاستثمار فيها ، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الافقية ،او من خلال تكثيف راس المال و ادخال الاساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية و الاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي ،بهدف الاستغلال الامثل للأراضي المزروعة و المحافظة على التربة و ترشيد استغلال مياه الري و زيادة الانتاجية ،وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية ."[1]

ثانيا:مقومات التنمية الزراعية:

التنمية الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها، منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما تتطرق إليه فيما يلي :[2]

- **الأراضي الزراعية:** تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية.
- **الموارد المائية:** تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة إستخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخداماتها.
- **الثروة الحيوانية والنباتية** : يعتبر نوفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام إقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الإرتقاء بكفاءة إستثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان إستمرارها وقدرتها على العطاء

[1] رفعت لقوشة ، التنمية الزراعية في مفهوم متطور ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1998 ، ص 11 .

[2] النمري خلف بن سليمان ، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 35 .

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني .

أولا:مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام:

جدول 1: نسبة مساهمة الناتج الداخلي الخام لمجموعة من القطاعات من (2007-2015)

سنوات	الفلاحة	الصناعة	تجارة والخدمات
2007	%6,7	%5,0	%8,4
2008	%8,7	%5,2	%11,1
2009	%3,9	%5,7	%12
2010	%5,8	%5,1	%13,2
2011	%8,1	%4,6	%16,4
2012	%8,8	%4,5	%16,5
2013	%9,8	%4,6	%15,2
2014	%10,6	%5,0	%16,5
2015	%11,7	%5,4	%17,2

المصدر :

- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2013 ،ص 158 .
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 ص 113 .

من خلال القراءة الوجيزة لمعطيات الجدول أعلاه نلاحظ تزايدا مستمرا في الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2007-2015) اذ تتراوح نسبة الناتج الداخلي الخام من 6.7%الى 11.7% خلال فترة من 2007 الى 2015 مقارنة بالقطاعات الاخرى .

و تعود هذه الزيادة الى تطبيق السياسات الفلاحية التي عززت دور الشاط الفلاحي في الجزائر و ذلك من خلال التوسع في استخدام الاساليب الفلاحية الحديثة وتطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مردودية كالسعر التحفيزي للإنتاج.

بالإضافة إلى تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحية، والعمل على دعم الأسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي، من أسمدة ومبيدات وبذور ذات نوعية جيدة وغيرها.

وعلى غرار ارتفاع قيمة الناتج الداخلي الخام إلا أن هناك تباينا في حجم الناتج الفلاحي من موسم الى أخر، ويعزي ذلك الظروف المناخية غير المواتية نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية،

حيث تقدر بحوالي 88% من إجمالي المساحة المزروعة، إذ يصعب التحكم بإنتاجيتها المحصولية، مع العلم أن ما يقارب 60% من المياه موجة للري الفلاحي.[1]

نرى أن الجزائر تسعى جاهدة إلى تطوير هذا القطاع من اجل النهوض باقتصاد البلد مع الظروف القاهرة التي يشهدها انخفاض أسعار البترول الذي يعتبر هو المصدر الرئيسي والداعم لاقتصاد البلد.

وبعد ذلك أصبح يمثل الناتج الفلاحي الإجمالي حوالي 11.7% و نسبة 9.13 %كمتوسط الفترة (2007_2015). اذ تتراوح هذه النسبة بين 7.6%و 11.7% خلال الفترة المدروسة .

شكل 1:تطور مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة (2007–2015).

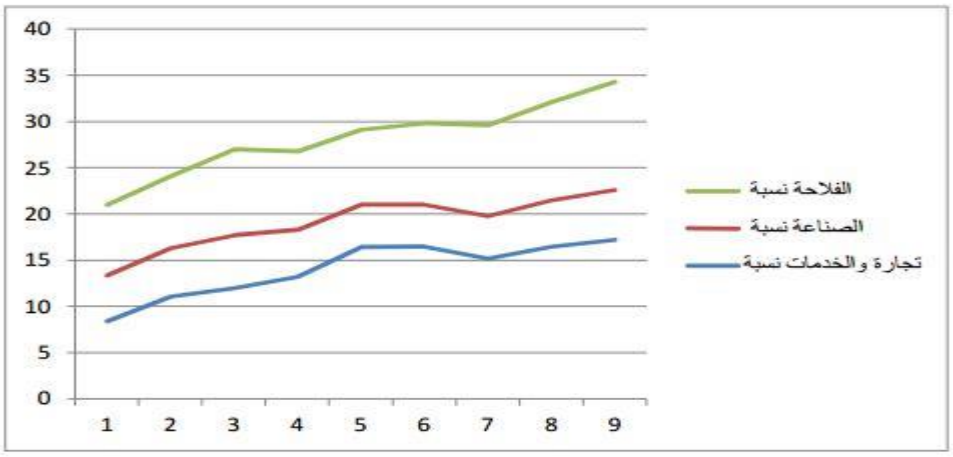

نلاحظ من خلال المنحني ان مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام تتزايد مقارنة بالقطاعات الاخرى من 7.6**%** الى 11.7% و يعود ذلك الى تحسن اداء النشاط الفلاحي خلال هذه الفترة .

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الموارد المائية (2008) ، منشور وزاري مشترك رقم 558 يتعلق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص المياه الجوفية ، 22 نوفمبر 2008 ، الجزائر ، ص 2 .

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل :

إن دراسة هذا التوزيع جد مهم لمعرفة تأثير الاستثمارات العمومية في الجزائر، وخاصة القطاع الذي تريد أن تنهض به، وهو القطاع الفلاحي. ويمكن أن نقوم بتقسيم القطاعات المشغلة إلى أربعة قطاعات هي: الفلاحة والصناعة، الأشغال العمومية، تجارة والخدمات كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول 2: توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2007_2015)

السنوات	الفلاحة		الصناعة		الأشغال العمومية		تجارة و الخدمات		المجموع
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	
2007	1170898	13.62	1027817	11.95	1523610	17.72	4871918	56.68	8594243
2008	1252000	13.68	1141000	11.48	1575000	17.22	5178000	56.61	9146000
2009	1242000	13.17	1149000	12.61	1718000	18.14	5318000	56.14	9427000
2010	1136000	11.66	1337000	13.73	1886000	19.37	5377000	55.23	9736000
2011	1034000	10.77	1367000	14.24	1595000	16.62	5603000	58.37	9599000
2012	912000	8.04	1135000	11.16	1663000	16.35	6260000	61.55	10170000
2013	1141000	10.60	1407000	13	1791000	16.60	6449000	59.80	10788000
2014	899000	8.80	1290000	12.60	1826000	17.80	6224000	60.80	10239000
2015	917000	8.65	1377000	12.99	1776000	16.76	6524000	61.58	10594000

المصدر : - تقارير بنك الجزائر، 2013، ص 162.

-تقارير بنك الجزائر ،2015، ص 117.

و لتسيير البيانات الواردة في الجدول اعلام نقوم بتحويلها في الشكل التالي .

شكل 2:توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر 2007-2015

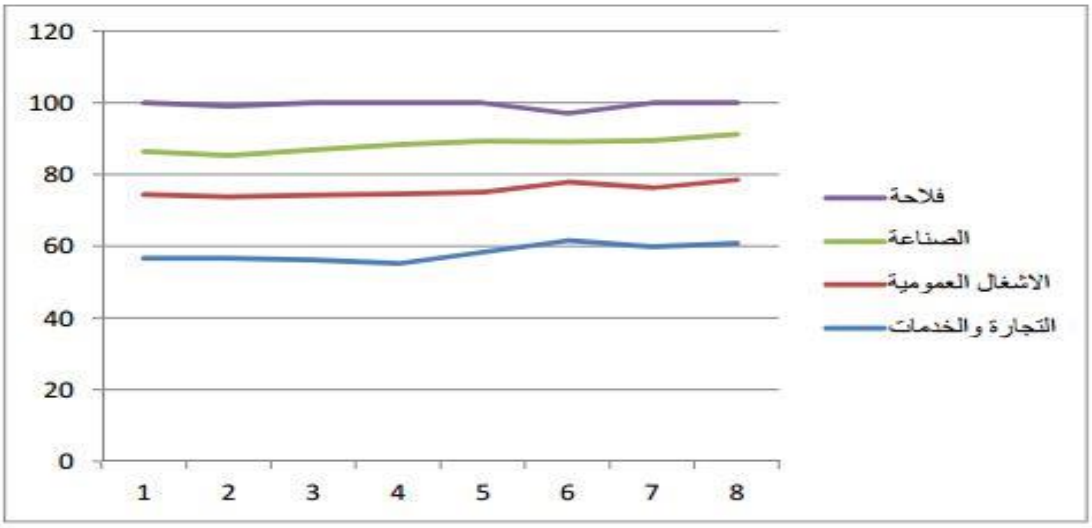

نلاحظ من معطيات الجدول ومن خلال المنحنى البياني القطاع الفلاحي منخفض مقارنة بالقطاعات الأخرى نلاحظ أن اليد العاملة موجهة الى قطاع التجارة والخدمات من نوع الأول متوسط قدره 58.52% يليه قطاع الأشغال العمومية بمتوسط قدره **17.39%** ويليه الصناعي بمتوسط **12.64%** حيث تسجل الفلاحة مرتبة الأخيرة متوسط قدره **10.99%**

نلاحظ نفور العمال من القطاع الفلاحي وهذا راجع إلى انخفاض الدخل والظروف القاهرة في هذا القطاع لذا يفضلون القطاعات الأخرى.

والعشرية السوداء التي كانت عامل مهم لنفور السكان من الأرياف إلى المدن بسبب انعدام الأمن والمرافق العمومية خلال (فترة التسعينات) لتعرف منعرجا أخر في السنوات التي تليها، وتسجل انخفاضا وصل إلى **8.04%**سنة 2013.

ويعزى الانخفاض من الملاحظ على العمال في القطاع الفلاحي إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ، اذا يعد اكبر تحد يواجه النشاط الفلاحي ، حيث قدرة النسبة السنوية لانخفاض سكان الريف خلال الفترة (2000-2013) بحوالي 2.5 % حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.

ويعود ذلك إلى ضعف مستوى الخدمات في الريف مقارنة مع المدينة (تعليم ، صحة مياه شرب كهرباء) وبالتالي البحث عن الرفاهية والاستقرار بالإضافة إلى ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الفلاحي الذي يعتمد على الظروف المناخية ، حيث ترتفع مستوى البطالة المقنعة خاصة في الزراعة المطرية ، كما يمكن تبرير نزوح العمال من

الريف إلى المدينة بانخفاض العائد من النشاط الفلاحي بالمقارنة مع العائد في النشاطات الاقتصادية الأخرى وبالتالي انخفاض الأجور ونقص الحوافز وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من التسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين ،ألا إنها في كل مرة تثبت إن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار ، وهو ما يشير أن اغلب العمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة إلى أخرى.

وعليه نستخلص أن هناك قوة بشرية فلاحية عاملة ومنتجة اقتصاديا ، وأخرى متعطلة أو غير مساهمة في العملية الفلاحية ، وعلى رغم من قدرتها على ذلك من حيث المبدأ، وهذا بدوره يبرز مدى حجم الطاقة البشرية المهمشة و المهدورة.

اذا يمثل التشغيل المنتج والمفيد لهذه الطاقة البشرية الفلاحية المتعطلة أحد مفاتيح التنمية واحد أهدافها في الوقت نفسه ، وبالنظر إلى الهيكل التشغيل في الجزائر حسب القطاعات النشاط الاقتصادي العام 2015، ويبقى استحواذ قطاع التجارة والخدمات على ما نسبة 61.58%من أجمالي العمالة ، حيث امتصت اكثر من نصف الوظائف يليها قطاع البناء والأشغال العمومية **16.76%**من أجمالي العمالة ،قطاع الصناعة **12.99** %أما الفلاحة فقد احتلت المرتبة الأخيرة في استقطاب العمالة بما نسبته **8.65%**من أجمالي العمالة في الجزائر.

وبهذا تبقى نسبة القوى العاملة في الفلاحة متدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى .

لأنه توجد مزايا كثيرة لقطاعات الأخرى منها ارتفاع الدخل ، العطل السنوية خاصة في القطاع الحكومي تجدد فرص العمل والحياة عامة ، التأمينات ومنح التعاقد مضاعفة المشاريع التنموية التي انطلقت في هذه الفترة.

المبحث الثاني :استراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية .

المطلب الاول : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).

أولا: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

بعد العودة التدريجية للأمن والاستقرار السياسي والمالي وغلق برنامج التعديل الهيكلي شرع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع اهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل والمتوسط تتماشى والتحولات الإقتصادية الداخلية (إقتصاد السوق)، والخارجية (توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ومفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، وهذا من خلال وضع إستراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد في إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي.

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودةا)

كما يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان الأرياف، يتكون من عدة مصادر للتمويل من بينها الصندوق الوطني للضبط التنمية الفلاحية **FNRDA**.

ثانيا: محاور وبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية خلال هذه الفترة وبلوغ الأهداف المحددة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قامت وزارة الفلاحة بمجموعة من العمليات لتأطير وتنشيط تنفيذ البرامج المحددة ومن خلال قيامها بما يلي:[1]

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، 2000 ، ص 74 .

❖ دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها:

تم ذلك بتوظيف المزارع النموذجية كوحدات التكثيف للمدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الفحول الحيوانية) والمحافظة على الموارد الوراثية لتصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، كما تولي عناية خاصة بالمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى هذا البرنامج بعدا إستراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتوج، وكذا تغيير نظام الدعم يصبح مرتبط مباشرة بالأنشطة التي يقوم بها الفلاحين حسب المناطق المتجانسة والأهداف المسطرة.

❖ تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد تكييف أنظمة الإنتاج على اعتامد نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الأنية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

❖ استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483 / 97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، المحدد لكيفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهبية والجبلية ،[1] بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي. وهو ما يسمح بتحسين مستويات المعيشة لسكان هذه المناطق ومكافحة النزوح الريفي، وذلك بخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة، وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج استصلاح 600 ألف هكتار وانشاء 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاث سنوات.[2]

[1] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، 1998 ، ص 14 .

[2] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، إشكالية التنمية الفلاحية ، الدورة الرابعة عشر ، 2000 ، ص 43 .

❖ **البرنامج الوطني للتشجير:**

يهدف هذا البرنامج إلى التوسع في التشجير المفيد بغرس أصناف من الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الفستق، النخيل،..... الخ) من أجل حماية التربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تم تخصيص 000 8 هكتار لإعادة تشجيرها، و000 10 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و 350 هكتار لزراعة أشجار الكروم، و 156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها، و 000 30 كلم لتصحيح التدفقات المائية، و 000 18 هكتار للعناية بالأشجار، و 500 1 هكتار للتحسين العقاري.[1]

❖ **استصلاح الأراضي بالجنوب :**

جاء هذا البرنامج من أحل وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية ، وادماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في اطار التنمية المستدامة ، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتوجات الملائمة مع المناخ ، كأشجار النخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة انتاجها ذو ميزة نسبية ، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج ، من خلال دعم تهيئة الأراضي في اطار منح الامتيازات الفلاحية ، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة ، الى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة فيفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءات العالية والتكنولوجيا المتطورة ، المرتبطة باعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية [2].

ثالثا:أجهزة تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

تم انشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهي[3]

- ❖ الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية .
- ❖ صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية.
- ❖ صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب .
- ❖ صندوق التنمية الريفية و استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، السداسي الأول من سنة 2000، الدورة العادية السادسة عشر 2000 ، ص 40.

[2] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، 2000 ، ص 77 .

[3] نفس المرجع ص 77 .

المطلب الثاني : برنامج التجديد الفلاحي و الريفي:

أولا: ماهية التجديد الفلاحي و الريفي :

بدأ العمل به منذ سنة 2008 ليمتد إلى 2013، يرتكز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذا تحرير المبادرات وبناء ثقة المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين والمسؤولين في المجال الفلاحي والزراعة الصناعية، مما يؤدي إلى حماية و من الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى أكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالاستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة، كما يمنح هذا البرنامج نمط وحيد لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الإمتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، وبدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات 48 للبلاد في سنة 2009، على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، و قسمت هذه العقود إلى نوعين هما :[1]

- **عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الإقتصاد الزراعي:**

يقوم من خلالها بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة دعم (إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطا، وغيرها)، تقديم القروض الميسرة ومسح الديون، ودعم إستخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، وتوفير البذور والشتلات والأسمدة، وهو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع ورفع المردودية، وامتصاص مشكلة استراحة الأراضي .

يهدف من خلال هذا المحور إلى تعزيز قدرات الإنتاج بمعنى زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وكذا توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع هذا المحور هو الآخر يعتمد على الأدوات التالية:

– مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، برنامج التجديد الفلاحي والريفي ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2008 ، ص 22 .

- المهارات والبنيات التحتية.
- التكوين [1].

شكل 3:يوضح برنامج التجديد الفلاحي.

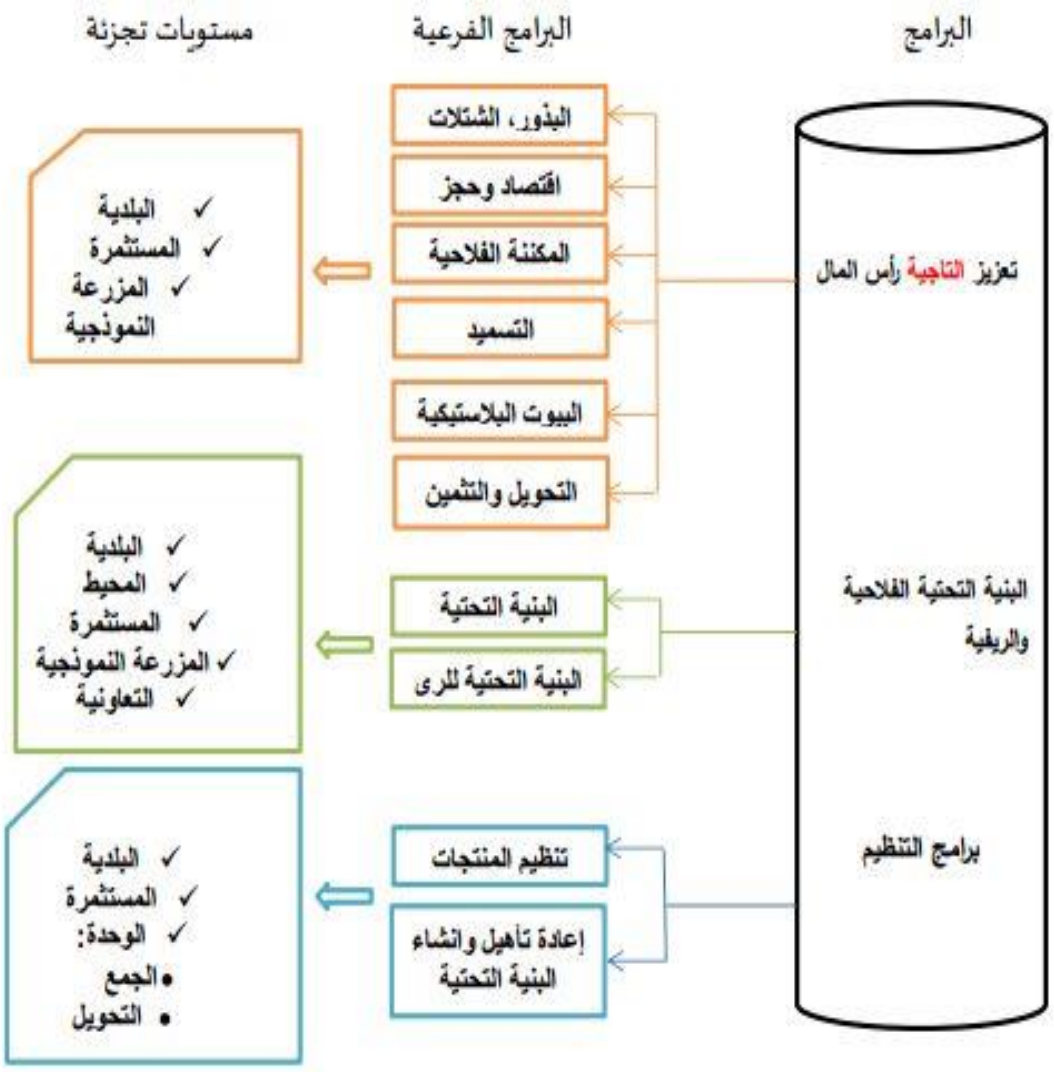

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ،وزراة الفلاحة و التنمية الريفية ،ص 2 .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الجزائر ، ص 1 .

من خلال المخطط السابق نلاحظ أن البرنامج شامل ويعطي المستوى المحلي الدور الأكبر للبلدية وصاحب المستثمرة، فهو يحاول إشراك الفواعل الأساسية من ناحية التنفيذ، وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في منظور لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة من الإنتاج إلى الاستهلاك، وللإشارة فإن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي مدعم للإنتاج الفلاحي من خلال عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع ذات الأولوية: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء البطاطس الطماطم الصناعية زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل والمورثين.

- **عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي:**

تقوم هذه البرامج على دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق، والاستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها، وحماية الموارد الطبيعية، وتثمين المنتجات ذات الخصوصية المحلية، وتنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال.

بهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية فقد جاء بفكرة أنه لا توجد تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات

وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان كل هذا من الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.[1]

[1] مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2016 -2017 ، ص 174 .

ويستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه ومداه كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر مثل: (الجبال، السهوب الصحراء).

وفي الأخير بسهر عبر النشاطات التي يدعمها إلى ترجمة في الواقع، مفهوم التسهير الدائم للموارد الطبيعية، والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين: حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، واستصلاح الأراضي.

شكل 4:يوضح برنامج التجديد الريفي.

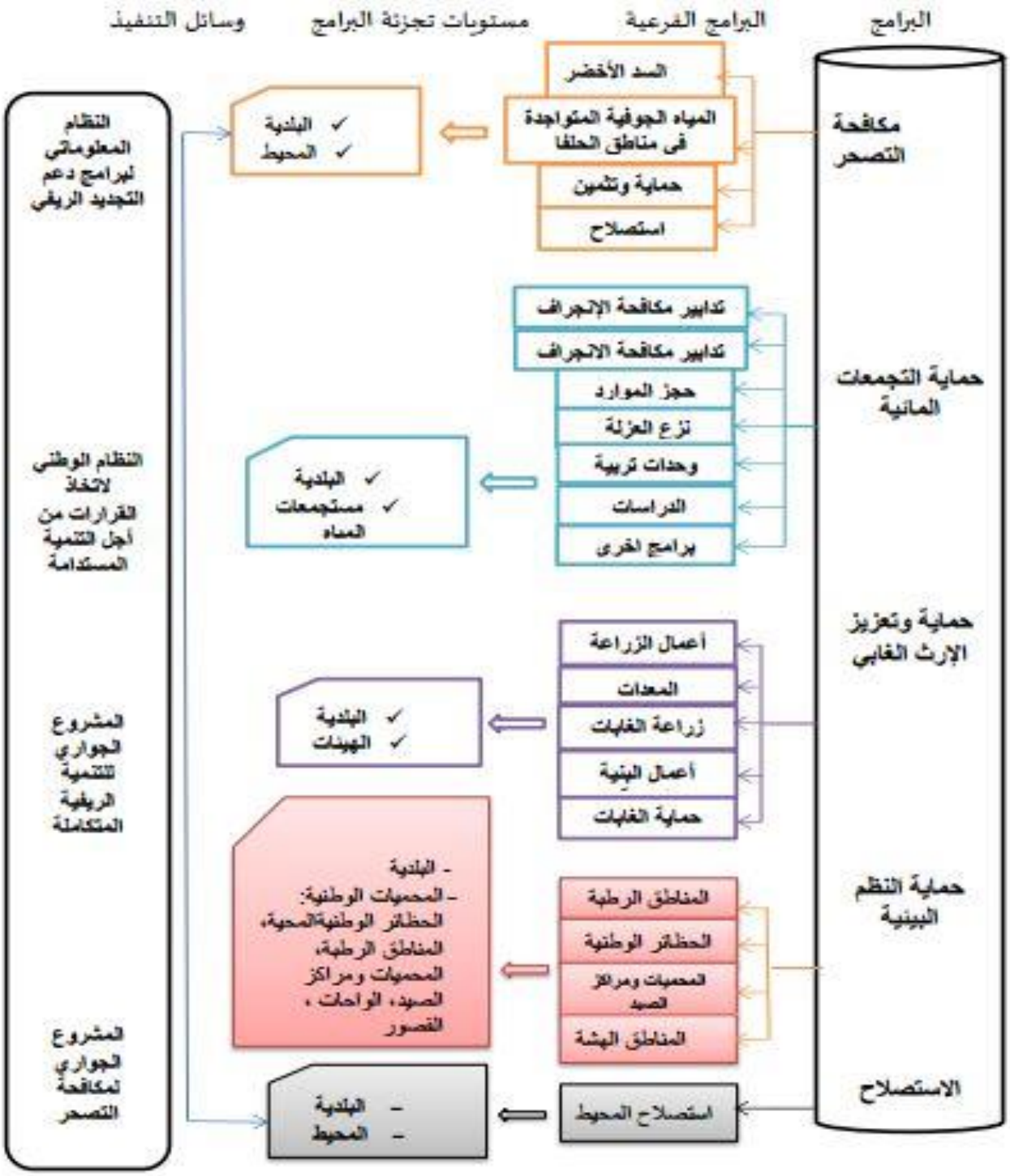

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ،وزراة الفلاحة و التنمية الريفية ،ص 2 .

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية السياسية التجديد الفلاحي والريفي:

لقد حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهدافا استراتيجية انطلاقا من سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وفي إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2010-2014)، والهدف من ذلك كله هو إنعاش القطاع الفلاحي لدعم أسس الأمن الغذائي في الجزائر ومن هذه الأهداف :[1]

❖ **تأمين المستثمرين الفلاحين فيم يخص العقار:**

جاء قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل تأمين المستثمر، أي فتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الاحتكار تعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية، وأخيرا ضمان استغلالها الدائم.

❖ **مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي:**

علاوة على مسح 41 مليار دينار من ديون الفلاحين والمربين الذي تم إقراره من أجل ضمان قدرة المستثمرين والمربين على الوفاء، يحظى التجديد الفلاحي أيضا بدعم مالي عمومي يقدر ب 200 مليار دينار سنويا على الفترة الممتدة إلى غاية العام 2014 هذا الأخير يرمي إلى الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جميع المنتوجات مثل: القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين.

تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و30% بهدف اقتناء البذور والأسمدة، وكذا اقتناء آلات زراعية أو تجهيزات فلاحية (جمع الحليب، معاصر الزيتون...).

التيسير في منح قروض فلاحية بدون فوائد القرض الرفيق"، من خلال تحمل جميع الأعباء المتعلقة بها.

❖ **دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة:**

تهدف الدولة الجزائرية من خلال هذه الخطة والاستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات العمومية لتطوير الري الفلاحي، الذي من الموقع أن يحقق تقدما معتبرا خلال فترة البرنامج، ويكون ذلك من خلال توسيع المساحات المسقية على

[1] سفيان عمراني ، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الامن الغذائي المستدام ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول : في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 23 -24 نوفمبر 2014 ، ص 9.

ما يزيد عن 20 هكتار بفضل المياه التي توفرها حوالي 10 سدود موزعة عبر شمال الوطن وكذا الهضاب العليا، إضافة إلى المياه الجوفية الصحراوية.

❖ **تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي:**

وضعت برامج هامة تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة ومرافقته، خاصة القروض الاستثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية، وفي هذا الإطار تم ضبط تدابير جبائية محفزة وقروض الفائدة الإنتاج الوطني، حيث استقطب كل هذا اهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات مستكملة.

وفي هذا الإطار تم تسخير حوالي 70 مزرعة عمومية نموذجية لإنتاج البذور والأغراس والحيوانات الولودة ذات جودة عالية، إضافة إلى استحداث 15 ملبنة عمومية من أجل إشراكها بشكل واسع في جمع واستعمال الإنتاج المحلي للحليب.

❖ **تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير:**

سعت الجهات الوصية على قطاع الفلاحة في الجزائر إلى تنظيم مهنة الفلاحة، من خلال تنمية القطاع وضبط سوق المنتوجات الفلاحية وكذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتوجات الفلاحية، بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية، وبمساهمة شركاء أجانب.[1]

المطلب الثالث: استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2015-2019

لقد كان على عاتق الدولة الجزائرية مواصلة العمل بسياسة التجديد الفلاحي والريفي كخطة متواصلة 2019/2015 بعد نتائج البرنامج والخطة السابقة 2014/2009، وتدعيمها ببرامج جديدة.

الأهداف الجديدة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2015/ 2019[2]:

❖ المحافظة على المنطلقات الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتنمية المكتسبات المحققة.

❖ -إعادة تأهيل الغابات وتثمينها، وفك العزلة عنها وتهيئتها.

[1] Ministère de l'agriculture et du développement, évaluation de la mis œuvre de la consolidation du programme de développement agricole, p7

[2] يونس صاحب ،السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 2000-2014 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 2014 -2015 ، ص 135 .

- ❖ الاستثمار في الطاقات المتجددة، وبالخصوص الطاقة الشمسية.
- ❖ دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة.
- ❖ الاهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها.
- ❖ إقامة برنامج لدعم تربية المواشي.
- ❖ تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق، ومن الممارسات غير الشرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي.

أما فيما يخص نسبة الإنتاج المسطرة للوصول إليها من خلال هذا البرنامج برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2019/2015):

جدول 3:يوضح كمية الانتاج المراد تحقيقه في حدود 2019.

نوع المنتـــوج	الكميـــــة
الحبوب	70000000
الأعلاف	51000000
الخضر الجافة	1300000
الطماطم الصناعية	11500000
الزراعات في المساخ	161000000
البطاطس	68000000
منتوج الكروم	8000000
الحمضيات	13500000
الزيتون	800000
التمور	12500000
اللحوم الحمراء	6300000
اللحوم البيضاء	5800000
الحليب(10 3 لتر)	4300000
البيض (10 3 وحدة)	8200000

Source : Ministère de l'agriculture et du développement, évaluation de la mis œuvre de la consolidation du programme de développement agricole, p7

برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

في هذا الإطار تم إبرام عقد شراكة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية ووزارة الفلاحة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات (2015-2017) والغرض من ذلك هو رفع نوعية التكوين.

إضافة إلى كل ذلك عصرنة أنظمة التكوين والإرشاد الفلاحي، وتقوية البرامج التكوينية وتقوية الشراكة مع وزارة التعليم والتكوين المهني، وإقامة عقود شراكة مع البلدان المجاورة، وفي سبيل ترقية الإرشاد الفلاحي تقرر إنشاء إذاعة خاصة (RIF TV)، لتنمية وتفعيل الإرشاد الفلاحي، وكذا إعادة تنظيم أنظمة الإعلام وشبكة المعلومات الفلاحية .[1]

[1] هاشمي الطيب ، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالجزائر 2000 -2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة ، رسالة مقدمة لاستكمال نيل متطلبات شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، ص 10 .

المبحث الثالث: تقييم استراتيجيات التنمية الزراعية في الجزائر

المطلب الأول: تطور الإنتاج الفلاحي

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تطورات القطاع الفلاحي من خلال الإحصاءات والأرقام على النحو التالي:

تفيد المعطيات والإحصائيات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أن الإنتاج الوطني عرف تذبذبا في نمو الإنتاج الفلاحي، هذا ما أدى إلى زيادة في معدل نمو الإنتاج الزراعي في السنوات العشرة الأخيرة (2000- 2010) بنسبة 7.3% أي 31.5 % سنة 2009، 8.5% سنة 2010 و10.6 % سنة 2011، بعدما كان 2.3% في العقد الماضي، أما في الموسم 2012-2013 انخفض إلى 9.4 %، أما التوقع خلال الفترة 2019 - 2014 هو معدل 8.3 %.

والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الفلاحي لبعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع :

جدول 4:يبين تطور الإنتاج الفلاحي 2000-2011 الوحدة: مليون قنطار، مليار لتر

البيان	الحبوب	فرع الحليب	مجمع الحليب	البطاطا	الحمضيات	التمور	الزيتون	اللحوم الحمراء	بقول جافة	اللحوم البيضاء
08-00	29.7	2	.173	17	5.8	4.72	2.5	2.6	402	1.95
2009	61.2	2.39	300.5	26.8	8.44	6.01	4.75	3.46	643	2.09
2010	45.6	2.7	393.3	33	7.88	6.45	3.11	3.82	723	2.82
2011	42.5	2.93	572	38.6	11.1	7.24	6.1	4.2	788	3.36

Source :MADR,le renouveau agrécole et rurale en marche,MAI 2012 ,p 32.

وتعود أسباب هذه الزيادة المبينة في الجدول السابق إلى الدعم الحكومي، حيث تضاعف إنتاج معظم المنتجات مرتين إلى ثلاثة مرات (البطاطا، الطماطم الصناعية، الخضروات، البقول الجافة...الخ، الجدول السابق) وفيما يخص إنتاج الحبوب فقد عرف ارتفاعا في الفترة2000/2008-2009، بحيث ارتفعت أكثر من الضعف، ولم يدم طويلا وانخفض بعد ذلك من 61.2 مليون قنطار إلى 42.5 مليون قنطار سنة 2011 أي انخفاض بنسبة 30.55 % ومرد هذا الانخفاض يعود إلى عدة أسباب لعل أهمها:

- ❖ العوامل الطبيعية منها البرد الذي أصاب بعض المناطق، إضافة إلى الحرائق الناجمة عن آلات الحصاد، وحرائق موسم الصيف وعلى سبيل المثال كشفت محافظة الغابات أن الحرائق أدت إلى هلاك 90 ألف هكتار سنة 2012 و11 ألف هكتار سنة 2013.
- ❖ مشكل التسويق الذي يعاني منه الفلاحون من صعوبات كبيرة في تسويق منتوجاتهم .[1]
- ❖ مشكل الجفاف الذي يقضي على مساحات كبيرة، تصل في حدود 729.1 ألف هكتار.
- ❖ مشكل التصحر الذي يهدد العديد من المساحات الزراعية، حيث أشار التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لسنة 2010 أن أراضي الجزائر الزراعية معرضة للتصحر الجزئي أو الكامل في حدود 44% من أصل 9 ملايين هكتار مزروعة وتخسر سنويا 7000 هكتار من الأراضي نتيجة التصحر[2]

[1] أيمن ف أبو حديد ، إدارة مياه الري ، الفصل الرابع من التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية ، 2010 تحت عنوان "البيئة العربية ،المياه"، ص 67 .

[2] محمد رجراج ، محمد حداد ، التجديد الريفي واثاره على التنمية المكانية المستدامة لعلم الريف ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، جامعة الجزائر 03 ، 08 -09 ديسمبر 2014 ، ص 798 .

جدول 5:يبين تطور الإنتاج الغذائي من سنة 2000 إلى سنة 2008.

السنة	الإنتاج الوطني (طن)	الواردات الغذائية	الوفرة الغذائية (طن)	نسبة التغطية من الإنتاج الوطني (%)
2000	9133812	7387655	16521467	55
2001	11488390	6869349	18357739	63
2002	11352317	8798204	20150521	56
2003	15760371	7924447	23684818	67
2004	17756851	8103798	25860649	69
2005	17865149	8503942	26369091	68
2006	18546662	7844663	26391325	70
2007	17505513	7999492	25505005	69
2008	16629515	9541821	26171336	64

المصدر: وزراة الفلاحة و التنمية الريفية ،مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و افاق.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن الإنتاج الوطني عرف تطورا مستمرا خلال فترة تنفيد المخطط الوطني للتنمية الريفية وهو ما تأكده أرقام الجدول مما ينعكس على الأمن الغذائي، وللإشارة فإن نسبة السكان في زيادة مستمرة ولم يأخذ ذلك بعين الاعتبار وفق منطق أن الموارد تتناقص والاحتياجات السكانية تتزايد ولتغطية هذا العجز يتم اللجوء للاستيراد .

المطلب الثاني: الإنتاج الفلاحي بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي2009/ 2014

لقد أدى تأثير النشاط الفلاحي إلى تغيير في الهيكل المكاني وظهور الجماعات السكانية وما وفرته من أيد عاملة زاد في توسيع المشاريع الجوارية التي تتماشى وسياسة التجديد الفلاحي التي تهدف إلى تحقيق التنمية المكانية الشاملة للمنطقة أو الإقليم، حيث تم إحصاء ما لا يقل عن 555 23 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مجال الزراعة الغذائية والتي أنشأت ما يزيد عن 000 140 منصب شغل و 33 % من القيمة المضافة لصناعتنا منذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009/ 2014 تقرر برمجة 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة الموافقة على 6059 مشروع جواري منها 4165 مشروع تم الانطلاق فيه في 1241 بلدية، هذا ما يؤكد البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المكانية الشاملة التي تمثل نسبة من إجمالي 1541 بلدية على المستوى الوطني .[1]

وكتحديد دقيق لما تم إنجازه 2014/2009على النحو التالي:

- 6059 مشروع جواري للتنمية الريفية موافق عليها من بينها:
  - ❖ 4165 تم الشروع فيها.
  - ❖ 1241 بلدية معنية .
  - ❖ 5187 قرية ريفية .
  - ❖ 3 649 456 سكان الريف معظمهم في المناطق المعزولة والتائية مناصب الشغل المحدثة 133880 منصب شغل.
  - ❖ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
  - ❖ تحسين التزويد بالماء الشروب وذلك بإنجاز 35 سدا و25 مؤسسة لتحويل المياه.[2]

[1] نفس المرجع السابق .

[2] محمد رجراج ، مرجع سابق ، ص 798 .

خلاصة الفصل الاول

وفي الأخير ومن خلال الفصل السابق نستنتج أن الدولة الجزائرية انتهجت خططا واستراتيجيات متعددة في المجال الفلاحي خاصة بعد الاستقلال وبالتحديد منذ سنة 2000 والتي تزامنت مع الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، حيث كانت البداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية،لتتدعم ببرنامج التجديد الفلاحي والريفي 2014/2009.

هذه الاستراتيجية سعت لإعطاء نفس ودعم جديد للتنمية الفلاحية والريفية وتحقيق نسب عالية من الإنتاج والإنتاجية والتحول نحو التصدير وتقليص فاتورة الاستيراد الخارجي كهدف استراتيجي من جهة، ومن جهة أخرى خلق توازن جهوي بين أقاليم ومناطق الجزائر من خلال استراتيجية التنمية الريفية التي تتماشى والتنمية الفلاحية.

وكتقييم عام للاستراتيجية المتخذة للتنمية الفلاحية والريفية نلاحظ أنها أعطت نتائج على واقع القطاع الفلاحي بالرغم من أنها لم تحقق كامل الأهداف المسطرة، كما أنها خطط فوقية تفتقد فيها صفة مشاركة فاعلي القطاع، وأغلب البرامج هي برامج علاجية لا وقائية.

وعليه تقترح الدراسة المقترحات التالية:

- ❖ -التركيز على البرامج والمشروعات الملائمة للبيئات الريفية في الجزائر.
- ❖ العمل على زيادة مقومات الجذب للتوطين في الريف من خلال برامج التنمية الفلاحية الريفية والحد من الهجرة المتواصلة إلى المدن.
- ❖ انشاء فريق عمل مشترك ما بين الوزارات المعنية للعمل على تحيين المعلومات واستغلالها لتوجيه الاستثمارات الى مستحقيها.

الفصل الثاني : تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر .

تمهيد :

ان الأهمية العميقة لاي قطاع اقتصادي لاي بلد ما ، تظهر من خلال حجم الدعم التقني و المخصصات المالية و حجم التمويل ،ولعل قطاع الفلاحة في الجزائر سار على هذا النحو منذ عديد السنوات ويظهر هذا من خلال الأرصدة و الاغلفة المالية المخصصة له في قوانين المالية وأثناء اعداد الميزانية السنوية أو التكميلية ،و كذلك اليات التمويل و الدعم له بمختلق برامجها التنموية للرفع من الإنتاج و التحسين من المنتوج الفلاحي ، و منه استهداف غاية كبرى وهي تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال المنتوجات الزراعية والفلاحية .

ولان دور التمويل الفلاحي هو الدفع بقطاع استراتيجي يرتبط ارتباطا وثيقا بالامن الغذائي و القومي كما تصنفه اغلب الدول و هذا ما ينطبق تماما على الجزائر كدولة نامية تسعى لاستغلال العقار الفلاحي بأنجع السبل و بتوفير الدعم له ، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل من خلال تقسيمه الى أربعة مباحث:

- المبحث الأول:مدخل الى التمويل الفلاحي.
- المبحث الثاني :القروض الفلاحية في الجزائر.
- المبحث الثالث :صيغ و أنماط القراض الفلاحي في الجزائر.
- المبحث الرابع: تقييم سياسة الإقراض الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول : مدخل الى التمويل الفلاحي.

المطلب الأول :ماهية التمويل الفلاحي .

أولا :مفهوم التمويل الفلاحي :

- **التعريف الأول[1]:**

ان التمويل الفلاحي هو عبارة عن قروض فلاحية هي في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.

- **التعريف الثاني[2]:**

هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، ويتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستخدام الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.

- **التعريف الثالث[3]:**

التمويل الفلاحي هو التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الاقتراض الزراعي أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات...

---

[1] معوش ايمان وبورحلة نسيمة،واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر(دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية)،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة البويرة ،الجزائر ، دفعة 2015 ، ص 69 .

[2] شويخي هناء ، اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، دفعة 2013 ، ص 26 .

[3] حمدي باشا وليد ، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، دفعة 2014 ص36 .

ثانيا:مصادر التمويل الفلاحي:

كان من الضروري إيجاد تدابير لهذه المشكلة الجوهرية بالعمل على توفير الموارد المالية، لأنه في الكثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى الأموال يقوم باستخدامها للعمليات الإنتاجية وخاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد مثلا كشراء البذور، وتشغيل العمال ونقل المنتوج ....، والاحتياجات الاستهلاكية فان وجدت مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم تكن معدومة مع صغار الفلاحيين ومتوسطهم، لهذا نجد معظم الفلاحين يلجئون إلى الاقتراض حيث مصادر الإقراض متعددة ومختلفة من بلد إلى آخر ومن نظام إلى أخر إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالية :

- عن طريق الاقتراض من الأفراد .
- عن طريق الاقتراض من التجار .
- عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية.
- عن طرق الاقتراض من التعاونيات .
- عن طريق الاقتراض من البنوك الحكومية.

وقد يجد الفلاح الجزائري في كثير من الأحيان نفسه بحاجة إلى الأموال لاستخدامها في العمليات الإنتاجية الفلاحية، وخاصة في بداية الموسم الفلاحي او نهايته لهذا نجد الفلاح يلجأ إلى الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة حيث نجد نوعين من مصادر او مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في الجزائر :

- **المؤسسات التي تمول الفلاحين عينيا:**هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين، خاصة المواد التي هم في حاجة اليها، يعني بعبارة أخرى تمنح للمزارعين الأسمدة، البذور، الخدمات ... وايضا هذه القروض تكون في شكل الماشية، الابقار ، العتاد الفلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها، ومن هذه المؤسسات « **Capcs** » «**sap**» « **pda** » « **Crma** ».
- **المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:** من اهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر:

❖ البنك الوطني الجزائري **BNA** من سنة 1962 الى 1982.

- الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية**FNDRA**.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** ابتداء من 13مارس 1982 إلى يومنا.
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي **CNMA**.
- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي **CRMA**.

المطلب الثاني: خصوصيات التمويل الفلاحي

أولا: ضمانات التمويل الفلاحي:

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القروض و الغرض منه واجله، الضمان المقدم في حالة الائتمان القصير او المتوسط الأجل يمكن ان يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للألات والمعدات و المواشي و المحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات اقوى زيادة في الأمان، لذلك تطالب عادة في رهن الأصول الثابتة كالعقارات الأراضي البناءات و السكنات الريفية ...، بالإضافة الى الضمانات المذكورة يبقي الائتمان بحاجة الى سند قوي من طرف المؤسسات او شركات التأمين، وهي عبارة عن ضمانات مكملة واهمها التامين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد ....).[1]

[1] بن سمينة دلال ، سياسات التمويل المصرفي واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)، مداخلة في الملتقى الدولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، يومي 21 و22 نوفمبر 2006 ، ص 03 .

ثانيا:مخاطر التمويل الفلاحي:

بالرغم من الضمانات السابق الاشارة اليها يبقى الائتمان الفلاحي يواجه جملة من المخاطر نذكر منه:

- تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيولة) والبيولوجية (الآفات الحشرات، الأمراض .....) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال.
- طول الدورة الانتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى الى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة.
- عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله على سداد القرض.
- وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.[1]

[1] بن سمينة دلال ، مرجع سابق ، ص 04 .

المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية (2001- 2014).

ركزت البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل و توفير شروط استقرار النشاطات و إعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجامة مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول الموالي :

جدول 6:الاحجام المالية الموجهة لقطاع الفلاحة في ظل المخططات الثلاثة. مخطط الانعاش الاقتصادي ، مخطط دعم النمو و المخطط الخماسي.

الوحدة: مليار دج

	مخطط الانعاش الاقتصادي (2001-2004)[1]	مخطط دعم النمو (2005-2009)[2]	المخطط الخماسي (2010-2014)[3]
إجمالي الاستثمارات	525	4202,7	21214
الفلاحة	65,4	300	1000
النسبة المئوية%	12,46	7,14	4,71

المصدر: 1- الجزائر،المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،تقارير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الاول و الثاني ،2001.

2- الجزائر،مجلس الامة،البرنامج التكميلي لرعاية النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، ص 6.

3- الجزائر،مصالح الوزير الاول،ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

أولا:تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004:

- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

قد تمثل مخطط الإنعاش الإقتصادي في ميدان الفلاحة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **PNDA**، ومن خلال هذا المخطط تهدف الدولة إلى تحقيق نمو في القطاع الفلاحي وتوفير الشروط الملائمة لهذا النمو قدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي و الصيد البحري ب 65.4 مليار دج، وينقسم برنامج الدعم هذا إلى قسمين هما: برنامج خاص بدعم قطاع الفلاحة وبرنامج خاص بدعم قطاع الصيد البحري .

استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (**PNDA**)، حيث قدر غلافه المالي به 55.89 مليار دج، وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، وهو ما يلخصه الجدول الآتي:

جدول 7: هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004) الوحدة مليار دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: الجزائر،رئاسة الحكومة برنامج دعمالانعاش الاقتصادي(2001-2004)،ص32

يبين الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية يعتبر أكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في إطار التنمية الفلاحية حيث يساهم هذا الأخير بنسبة تقدر ب 95.9في المائة من المبالغ المخصصة اللقطاع الفلاحي.

قدرت تكلفة برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بحوالي **55.9** مليار دج،

46.8 مليار دينار خصصت ل:

- ❖ تكثيف الإنتاج الفلاحي؛
- ❖ تأهيل النظام الإنتاجي؛
- ❖ الوقاية الصحية للإنتاج الفلاحي ومكافحة الكوارث الفلاحية؛

وقد تم تقسيم هذه الموارد وفق الجدول السابق.

ثانيا:تمويل القطاع الفلاحي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 06 أنه رغم تضاعف الغلاف المالي المخصص للفلاحة ب 3.6 مرة مقارنة مع البرنامج السابق، إلا أن مكانة الفلاحة من الاستثمارات انخفضت من 12.4% إلى 7.14 % بقيمة 300 مليار دينار جزائري.

❖ **مخصصات برنامج دعم النمو الفلاحي والريفي:**

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي في مجال الفلاحة تلك المتعلقة بزيادة فعاليات وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دعم الإنتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة لنموه ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة، أخذة في الاعتبار المتغيرات العالمية، حيث قدرت إعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دج من أجل إنجاز الأعمال التالية :[1]

- ✓ تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط؛
- ✓ تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج ؛
- ✓ مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها؛
- ✓ حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- ✓ تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها؛

والجدير بالذكر أن الحكومة تقترح خلال هذه الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي تشريعا يؤسس لنظام الإمتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض و مستغليها، وسيقضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض لتنمية النشاط الفلاحي.[2]

[1] يسمينة زرنوخ ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 190 .

[2] يسمينة زرنوج ، مرجع سابق ، ص 191 .

عرف قطاع الفلاحة في ظل هذا المخطط نموا مضطربا إذ إرتفع من 1.9% سنة 2005 إلى 5 % سنة 2007.

ولقد سجل الإنتاج الفلاحي إرتفاعا قيما حيث انتقلت قيمته من 359 مليار دينار سنة 2000 إلى 668 مليار دينار في 2006.

فيما يخص استخدامات الأرض فقد واصلت الدولة جهودها لاستصلاح الأراضي الزراعية ساعية إلى توسيع هذه الأراضي وزيادة مساحاتها عبر كامل التراب الوطني، معتمدة في ذلك على برنامج استصلاح الأراضي بالإمتياز، فلقد تم سنة 2005 إضافة 9 مشاريع الاستصلاح مساحة تقدر ب1710 هكتار عن طريق منح الامتياز، وزادت هذه المشاريع أكثر في سنة 2006 حيث فتح 17 مشروع لاستصلاح 7512 هكتار ورغم هذه الزيادة المعتبرة إلا أنها لم تصل إلى الحد الذي وصلت إليه في الفترة 2000- 2004، وهذا نظرا لكون الفترة 2000-2001 استفادت من الحد الأقصى لعدد هذه المشاريع بتكاليف باهضة وكون العديد من هذه المشاريع مقدمة من السلطات المحلية .

ثالثا :تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي (2010– 2014)

من خلال بيانات الجدول يتبين أن نصيب الفلاحة من الغلاف المالي المخصص يقدر ب 1000 مليار دج بنسبة 4.71 %، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص 2.3مرة، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي و الأغلفة المالية المرصودة للفلاحة ، والتي تعبر عن مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية و الذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة 47.71 %، على حساب القطاعات الخلاقة للثروة كالفلاحة و الصناعة و السياحة.

يتم صرف المبلغ المخصص في إطار التجديد الفلاحي و الريفي الذي أكده رئيس الدولة بدعم مالي عمومي يقدر ب200 مليار دج سنويا، أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014م، ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى ما يلي:[21]

[1] الجزائر ، رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ص 58 -59 .

- ❖ الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام التسعيرات جمع القمح والشعير و البقول و الحليب الفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات يراهن استيرادها الميزان التجاري و يضعف الأمن الغذائي للبلاد.
- ❖ تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و30% بهدف اقتناء البذور و الأسمدة و تطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها و كذا غرس الأشجار واقتناء آلات زراعية و تجهيزات لجمع المنتوج و تحويله (جمع الحليب، معاصر الزيت،...) .
- ❖ تحمل أعباء قرض فلاحي ريفي "رفيق" بدون فوائد.

استفاد قطاع الفلاحة في إطار البرنامج الخماسي من غلاف مالي قدره 5.13 مليار دولار، بهدف تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع الهام، إلى جانب خفض أسعار المحاصيل، وزرع 360 ألف هكتار من الغابات، و70 ألف هكتار من المناطق الرعوية، إلى جانب مليون هكتار من الزيتون. وتهدف المخصصات المالية للقطاع الفلاحي بالأساس إلى تعزيز مخطط التوجيه الفلاحي الذي تم إدراجه منذ عامين، إلى جانب وضع خطة عمل للسنوات الخمسة المقبلة.

وبحسب ما أوردته وكالة الأنباء الجزائرية فإن قطاع الفلاحة شهد التوقيع على 48 عقد نجاعة عبر عديد من الولايات، مكنت في مجملها من تحديد قدرات كل منطقة من ناحية توفير المنتجات الفلاحية، مع التركيز كل سنة على منتوج محدد

حسب معطيات السوق، كما تم تحسين بعض الفروع المرتبطة بقطاع الفلاحة، من بينها إنتاج الحبوب والزيتون والحليب واللحوم والبطاطا والطماطم الصناعية إلى جانب التمور.

ويرى المختصون في قطاع الفلاحة بأن سنة 2009 كانت سنة مرجعية بالنسبة لتعميم سياسة التجديد الريفي، فقد تم التركيز خلالها على تحسين ظروف المعيشة في الوسط الريفي، بغرض تشجيع الإقامة في هذه المناطق، إلى جانب إطلاق الكثير من المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية .[1]

[1] http://taougrite.yoo7.com/t605-topic

المبحث الثاني :القروض الفلاحية في الجزائر

ان التمويل عن طريق القروض يجعل النشاط الاقتصادي يخضع لتوجيه و تشجيع أكثر بالإضافة إلى القدرة على المراقبة فيما يتعلق بتسيير المشاريع و يعتبر القرض الفلاحي من أهم مصادر التمويل الفلاحي التي تهدف إلى تطوير هذا القطاع الحيوي و تلعب دورا هاما في النهوض به، حيث تهدف القروض الفلاحية إلى تمويل المحاصيل و الإنتاج الزراعي و الأجهزة ،و الأبنية و التحسينات الخاصة بالقطاع .

المطلب الأول: ماهية القروض الفلاحية.

تتميز القروض الفلاحية عن باقي القروض البنكية من حيث موسمية الطلب على رأس المال العامل المرتبط بموسمية النشاط الفلاحي و بطئ سرعة دوران رأس المال العامل و ارتفاع عنصر المخاطرة في استرداد القرض الفلاحي لارتباط الدخل بما تجود به السماء.

أولا: تعريف القرض الفلاحي :

يمكن تعريف القرض الفلاحي بأنه ذلك القرض الموجه لتمويل النشاطات الفلاحية أو ذات علاقة بالفلاحة و التنمية الريفية، و هو يستمد أهميته من أهمية الفلاحين ذاتهم في تطوير الاقتصاد الوطني و تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث أن تطور التنمية الفلاحية يتوقف خاصة على مدة القرض الفلاحي

وتهدف القروض الفلاحية إلى تمويل المحصول و الإنتاج الزراعي الجاري و الأجهزة و الأبنية و التحسينات الخاصة بين مرحلة الإنتاج و مرحلة التموين و هي غالبا قروض قصيرة و متوسطة الأجل و قليلا ما تكون طويلة الأجل.[1]

فالقرض و الدعم المتعدد الأشكال لإصلاح الأراضي و الاعتناء بالقطاع الفلاحي كلها عوامل ينبغي أن تلبي بالضرورة حاجيات أو اقتراض الكثير من مشروعات التنمية الريفية تختلف عن غيرها من المشروعات التجارية

[1] سلمان بوذياب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ، 1996 ، ص 25 .

حيث اهتمت الكثير من الدول بإنشاء مؤسسات ائتمانية متخصصة في تقديم الائتمان للتنمية على مستوى الدولة عامة و على مستوى الريف خاصة.

تعتبر البنوك الفلاحية منشئات مالية متخصصة في تمويل نفقات الزراعة و الحصاد ..... الخ ، ففي إنجلترا مثلا توجد شركات التسليف الزراعي و التعاوني وفي الولايات المتحدة الامريكية تعتبر منشات الائتمان الزراعي من أشهر البنوك في هذا البلد ، أما في الجزائر أوكلت عملية منح القرض الفلاحي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** وهذا مباشرة بعد انشائه سنة 1982 .

ثانيا: خصوصيات الإقراض الفلاحي:

- **الائتمان الزراعي** –أيا كان مكانه –يواجه مشكلات فنية عديدة، لأن القروض الزراعية كثيرة المخاطر بالنسبة لقروض البنوك التجارية للأسباب التالية نذكر منها:

دورة الإنتاج الزراعي التي تستغرق وقتا أطول من دورة الإنتاج الصناعي، وهذا يتيح للمزارع مرونة تمكنه من التصرف في أمواله سواء بالحفظ أو الزيادة أو التحويل إلى مجالات أخرى، الأمر الذي يعرض البنك الزراعي لمصاعب تحصيل ديونه

عدم وجود ضمانات سريعة يكلفها القانون.

صغر حجم السلفة الزراعية وكثرة عدد المقترضين من الزراعيين في المجتمعات التي تنتشر فيها الملكيات الصغيرة –– –هناك مخاطر تسويقية كثيرة، حيث أن المحاصيل الزراعية عرضة للتغيير الحاد بسبب عوامل الطلب و العرض، و أيضا إصابة المحاصيل بالمرض.

الائتمان الزراعي قليل العائد بطبيعته، الأمر الذي يسبب للبنك الفلاحي صعوبات في تدبير العائد الذي يكفي لتغطية مصروفاته.

فإلى جانب هذه المخاطر فان البنوك الزراعية في المجتمع الرأسمالي كثيرا ما تتبع سياسات احتمال عدو الوفاء أو تباشر نشاطا تسويقيا إلى جوار نشاطه في الإقراض ليعوض ما يصيبه من خسارة من جراء التمويل أو يطالب بضمانات عقارية مقابل السلف تأكيدا للسداد.

- **تحديد الزبائن المؤهلين للحصول على القرض الفلاحي** :

نظرا لخصوصية القرض الفلاحي و اقتصاره على فئة الفلاحين فقط، فان مديرية التمويل الفلاحي (**DFA**) تمنحه للمستغل الفلاحي، حيث يعتبر مستغلا فلاحيا كل شخص طبيعي أو معنوي صاحب ملكية أولا، له صفة المستغل المسير بمفرده أو بالمشاركة الفعلية للشركة إنتاج فلاحي متخصصة أم لا .

تتحدد فئة المتعاملين مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية تبعا لخصوصية القرض الفلاحي و بالتالي يقوم البنك بتقديم مساعداته لكل المؤسسات العمومية و الخاصة التي تكون القطاع الفلاحي و تساهم في ترقية الفلاحة و العالم الريفي و التي يمكن تقديمها كالتالي :

القطاع العام : يتكون القطاع العمومي الفلاحي من :

- **المستثمرات الفلاحية EAT**
- **المستثمرات الفلاحية EAC**

القطاع الخاص : و الذي يكون مجموعة المستثمرات الفلاحية الخاصة

قطاع الخدمات : و يمثل تعاونيات الخدمات الفلاحية

المزارع النموذجية **Fermes Pilots** :و هي عبارة عن مزارع ضخمة تفوق مساحتها 400 هكتار و تسير مباشرة من طرف الدولة التي أنشأتها بهدف :

- توفير المنتجات الفلاحية الإستراتيجية ذات الاهتمام الأولي للدولة.
- تحقيق التجارب الفلاحية و تكوين موظفين و إطارات فلاحية

كما يستفيد من مساعدات بنك الفلاحة و التنمية الريفية (**BADR**) مؤسسات تحويل الإنتاج الزراعي لصغار التجار و الحرفين المتواجدين في الريف و المتعاملين الأحرار الأطباء، المحامين، البيطريين).

إن الطبيعة القانونية للمستغل تثبت بالنسبة للقطاع الخاص بعقد ملكية أو استثناء أو بصفة انتقالية شهادة ملكية مصادق عليها من قبل الجهات المختصة، أما بالنسبة لأصحاب الأنصبة من أراضي الملكية العمومية فتثبت ب :

- قرار اسناد سجل مصادق عليه لدى الموثق و مشهر به لاعتراض الغير.
- تقديم قوانين بالنسبة للأشخاص المعنويين الآخرين.

المطلب الثاني ضمانات القروض الفلاحية

منذ أن صدر القانون المتعلق بالنقد والقرض والقانون الخاص المتعلق باستقلالية المؤسسات، أصبحت المؤسسات المالية تولي اهتماما كبيرا فيما يخص الضمانات مقابل القروض التي تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين، ويدخل هذا في إطار إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني والدخول في العولمة.

مبدئيا لا يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية أي قرض إلا إذا اقترن بضمانات لتغطية الأخطار المحتملة والمترتبة عن الاضطرابات الجوية، الأمراض الحيوانية والنباتية، تقلبات وتغيرات مؤشرات الأسهم في السوق...الخ.

أولا: تعريف الضمانات:

الضمان هو الالتزام بتأمين الشخص بشيء ما أو حق حمايته ضد الخسائر المتوقعة، وهذا يستوجب على البنك الاحتياط ضد أي خسائر محتملة باشتراط ضمان في حدود القرض الذي يمنحه.

وتتفق الآراء في التعريف الرسمي لضمانات القروض، هو تلك الإجراءات التي تتخذها المؤسسات المقرضة لحماية أموالها المقترضة من سوء الاستعمال أو الضياع، و ذلك في صورة أموال أو كفالات أو تعهدات نقدية تعادل قيمة أموالها المقترضة من سوء الاستعمال أو الضياع و ذلك في صورة أموال أو كفالات أو تعهدات نقدية تعادل قيمة أموالها المقترضة تحت سيطرة أو تحت تصرف المقرض بحيث يلجأ إليها و يعمل على تحويلها إلى نقد لتعويض المال الذي فقده في حالة عدم التزام المقترضين بتسديد تلك القروض المتفق عليها».

ثانيا: أنواع الضمانات:

تختلف الضمانات المفروضة حسب اختلاف نوع المتعاملين وحسب اختلاف أنواع القروض الممنوحة:

- **بالنسبة للقروض قصيرة الأجل:**

الضمانات المطلوبة هي الضمان الشخصي و المتمثل في الكفالة، اتفاقية القرض، رهن الودائع و إمضاء السندات و سند الخزن(المحاصيل).

- **بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل:**

الضمان المطلوب هو الضمان الحقيقي والمتمثل في رهن الحيازة على الممتلكات العقارية والمعدات والتأمينات الزراعية، والتي تتعلق بالميادين التالية:

- الإنتاج النباتي
- تأمين المحاصيل الزراعية
- الإنتاج الحيواني
- تأمين الدواجن والمواشي.
- المخازن
- تأمين المخازن الزراعية والمستودعات.
- تأمين العتاد الفلاحي

- **الضمانات الشخصية:**

هي تعهد شخص طبيعي أو معنوي أو مجموعة من الأشخاص على تنفيذ التزامات المدين، في حالة عجزه عن تسديدها في الأجل المحدد (تاريخ الاستحقاق) إلى الدائن (البنك) وما يميز هذه الضمانات هي سرعتها و بساطة وصفها، أما عيبها فيتمثل في صعوبة تقييم ذمة الضامن و كذلك التأكد من أنه غير متعاقد بالتزامات أخرى من هذا النوع اتجاه دائنين أخرين أو إذا كان هو نفسه في وضعية مدين رئيسي، و تكون هذه الضمانات عامة إما على شكل كفالة أو ضمان احتياطي.

❖ **الكفالة :**

هي تحمل مسؤولية الوفاء عند إعسار المدين و قد تكون الكفالة بسيطة، حيث يسال فيها الكفيل وحده في حالة عدم الوفاء من طرف المدين الأصلي أو قد تكون ثنائية، و فيها يكون الدائن من حقه مطالبة أيا من الاثنين (المدين الأصلي أو الكفيل) و هذه الكفالة هي المفضلة لدى البنك نظرا لتضامن الكفيل و المدين معا لتسديد الدين، و هو ما يسمى بالتوزيع النسبي للمخاطرة

❖ **الضمان الاحتياطي (AVAL) :**

يعتبر كضمان لتسديد الدين، و هو يشبه عقد الكفالة لكنه متعلق فقط بضمان تسديد الورقة التجارية عند تاريخ استحقاقها، أي هو تعهد مقدم من شخص سواء كان موقع على الورقة التجارية و يسمى في هذه الحالة ضمان الوفاء أو غير موقع عليها (الغير) يلتزم فيه هذا الأخير بتسديدها في حالة عدم وفاء الدين.

❖ **الضمانات الحقيقية :**

هي عبارة عن أشياء ذات قيمة (عقارات، منقولات، سلع و تجهيزات...) تعطى على سبيل الرهن للدائن (البنك) و توضع تحت تصرفه في حالة عجز المدين عن الوفاء في ميعاد الاستحقاق لغرض استرداد القرض و لذلك يجب على البنك عند استلامه لهذه الضمانات أن يأخذ بعين الاعتبار بعض الشروط الواجب توفرها و هي:

- أن تكون للضمانات وثيقة قانونية تثبت حيازتها للمدين.
- أن تكون سهلة التقديم
- أن تكون من السهل التنازل عليها.

المطلب الثالث :تصنيفات القروض الفلاحية في الجزائر:

تعد القروض الزراعية أبسط صور الائتمان الزراعي، لذا تلجأ مؤسسات التمويل الزراعي لتصنيفها لتوفير المعلومات والبيانات التي تعكس طبيعة عمل ونشاط المؤسسة المقرضة بصورة منظمة، مما يسهل معه معرفة توجهات العملية الائتمانية، ومسار عملية تحصيل القروض، وإظهار مواطن الضعف والقوة فيهما، وهذا بدوره يشكل أداة فعالة لاتخاذ القرار الصائب، وأساسا ثابتا للتخطيط السليم لأعمال المؤسسة المقرضة، على المدى القريب والبعيد، ومن أهم التصنيفات التي تعكس النشاطات الاقراضية ما يلي:

أولا: تصنيف القروض حسب استعمالاتها الرئيسية

يمكن تصنيف القروض تبعا لهذا التصنيف إلى نوعين:

- **القروض الإنتاجية** :وهي قروض لزيادة التكوين الرأسمالي المزرعي لزيادة القدرة الإنتاجية للمزارع وتوسيعها إلى السعات المثلى أو لتوفير تجهيزات اللازمة للعمل الزراعي والموسمي، أو العمليات التكميلية للإنتاج كالتسويق الزراعي
- **القروض الاستهلاكية**: لتوفير الاحتياجات الأساسية للمزارع خلال الموسم الإنتاجي وقبل جني المحصول أو في المواسم الجافة.[1]
- التصنيف حسب آجال القروض:

يعتبر هذا التصنيف أكثر التصنيفات شيوعا واستعمالا، وفيه قسم القروض حسب آجالها أو بعبارة أخرى حسب الفترة الزمنية التي تمر بين تاريخ صرف القرص ونين تاريخ استحقاق آخر أقساطه، وتقسيم القروض حالتصنيف إلى ثلاثة أنواع:

- **القروض القصيرة الأجل**:و تسمى أحيانا يقروض التشغيل أو القروض الموسمية، وفي القروض التي تمنح للمزارعين لمد احتياجاتهم الزراعية الموسمية، كاليكور والأسمدة والعلاجات والشتلات وتقع أجور العمال

[1] سوران رفيق العاني ، علم الاقتصاد الزراعي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان –الأردن ، 2005 ، ص 169 .

والحرث والحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية، إضافة إلى السلق للأغراض المعيشية الضرورية، ويختلف تحديد هذا النوع من القروض من بلد لآخر، حيث قد يتراوح الأجل من سنة إلى سنتين.

- **القروض المتوسطة الأجل**:وهي القروض التي تمنح للمزارعين التمويل مشروعات تعطي إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة، بحيث تمدد خلال مدة أطول من المدة المحددة للقروض القصيرة الأجل ولا تتجاوز المدة الدنيا المحددة للقروض الطويلة الأجل، ويتراوح أجل هذه القروض في الغالب من المدينة إلى خمس سنوات، وإن كانت هذه التسمية في بعض البلدان تشمل القروض التي تسدد خلال عشر سنوات، وتصرف هذه القروض عادة لتمكين المزارع من الحصول على الآلات والمواشي وإجراء التحسينات على المزرعة الحفر الآبار والزراعة الأشجار المثمرة وما شاكلة ذلك من الأعراض
- **القروض طويلة الأجل**: وهي القروض التي تعطي التمدد خلال فترة زمنية تزيد عن الحد الأعلى للفترة المحددة لتسديد القروض المتوسطة الأجل ولمدة قد تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان، وتصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها استرداد ما اتفق عليها خلال فترة طويلة الأجل، كشراء الأراضي، واقامة المنشآت والمباني والمعامل، وحفر الآبار، ومشاريع الري والصرف الكبرى

و الجدول التالي يوضح قيمة القروض الفلاحية الممنوحة وفقا للاجال في الجزائر خلال فترة 2006-2008

جدول 8:يوضح قيمة القروض الفلاحية الممنوحة وفقا للاجال في الجزائر خلال فترة 2006-2008

،

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2006	2007	2008
قروض قصيرة الأجل	291.03	307.71	825.68
قروض متوسطة الأجل	155.50	163.49	192.04
قروض طويلة الأجل	777.16	886.97	1675.68
المجموع	1223.69	1358.17	2693.4

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات ، المجلد 29، 2009، ص 124.

ثانيا:التصنيف حسب الأغراض والأهداف

و يتم تصنيف القروض حسب غايات استعمالها، وقد يكون من الصعب تطبيق هذا التصنيف الاختلاط الأعراض وتداخلها في كثير من الحالات أو عندما يعطي القرض لعدة أغراض في وقت واحد، ويمكن تصنيف القروض حسب الأعراض التي تستعمل فيها إلى أقسام رئيسية تعكس غرض النشاط الاقراضي، ومن ثم تقسيم الأقسام الرئيسية إلى أقسام فرعية، وأعطاء بيانات من حيث العدد والمبالغ لكل قسم رئيسي.

جدول 9:توزيع القروض الفلاحية وفقا للغرض خلال الفترة 2006-2018

الوحدة:مليون دولار أمريكي

السنوات	2006	2007	2008
انتاج حيواني	887.14	1084.65	1220.97
انتاج نباتي	165.52	251.52	198.89
غير محدد	171.02	22	1293.54
المجموع	1223.69	1358.17	2693.40

المصدر: الكتاب السنوي للاحصائيات،المجلد 29 ، 2009،ص 128.

ثالثا:التصنيف حسب حجم القروض

تصنف القروض حسب أحجامها من أجل معرفة المعدل العام للقرض الواحد، ومن أجل تحديد حجم القروض لكل فئة من فئات المرضين إن كانوا من الصغار أو المتوسطين أو الكبار، وقد يختلف هذا من بلد إلى آخر، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر، في نفس البلد أيضا و يقصد بحجم القرض هو قيمة القرض بالوحدات التقنية الصادر بها في الدولة، وكثيرا ما يستخدم هذا التصنيف في البلدان النامية يمسيب سيولته وما عنه في تصنيف المقرضين المتقدمين للحصول على القروض، كما أنه يساعد في دراسة حركة الإقراض للمقرض من حيث كمية القروض الممنوحة لكل فئة من فئات التصنيف، ويعتمد هذا التصنيف على تحديد الحد الأدني والحد الأعلى الممكن لجهة الإقراض منحه ثم يقسم هذا العدى إلى مستويات منتقامية تسهل تصنيف كل قرض صادر.[1]

[1] علي محمود فارس ، أسس الإقراض الزراعي والتعاوني ، منشورات جامعة عمر المختار ،البيضاء – ليبيا ، 2005 ، ص 99

رابعا:التصنيف حسب حجم الحيازة الزراعية

و هذا التصنيف يكمل التصنيف السابق من حيث إظهارة الحجم المستفيدين سواء كانوا من كبار المزارعين أن من صغارهم، وعادة يحدد في ضوء حجم الحيازة الزراعية التي يملكها المزارع.

خامسا:التصنيف حسب نوع الضمانات

أي تقسيم القروض حسب أنواع الضمانات التي يقدمها المقترض تأمينا للقرض وضمانا لتسديده، ويكون هذا التقسيم مقترنا من ناحية إحصائية بعد وقيمة القروض لكل صنف من الأصناف، وتقسم إلى ما يلي :

- **قروض غير مضمونة:**و تكون هذه الفروض عادة غير مضمونة يضمان مادي ملموس، ولكنها قد تكون مكفولة بكفالة شخصية فقط، وخاصة بالنسبة للقروض القصيرة الأجل. وفي مثل هذه الحالة يكتفي المقرض بالحصول على سند قرض موقع من المقترض وحده، أو موقع من المقترض ومن كفيل واحد أو أكثر حسب مقتضى الحل وحسب الكفاءة المالية للمقترض.
- **قروض مضمونة بأموال منقولة** :وهذه خاصة بالقروض التي تكون مضمونة يرشن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات، أو مثل الذهب أو بعض الأجهزة الكهربائية أو قطع الأثاث... الخ.
- **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وهذه تشمل القروض المضمونة بأصول ثانية، مثل الأراضي والعقارات، مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا.

سادسا:التصنيف حسب الإنتاجية

يعتبر هذا التصنيف من أعقد وأصعب أنواع التصنيف تطبيقا، فهو يقوم على أساس تقسيم القروض الزراعية حسب إنتاجيتها أو حسب ما متوقع منها مستقبلا من الإنتاج، وينطوي هذا التصنيف على أهمية خاصة لأنه

يركز على تقييم النتائج التي يحتمل الوصول إليها نتيجة لاستعمالات القروض الزراعية. و تصنف القروض لهذه الغاية إلى الأنواع التالية:

- **القروض الإيجابية** :وهي القروض التي يؤدي استعمالها إلى آثار إيجابية على العمل والإنتاج المزرعي بشكل مؤكد، وتمنح الغرض معين بذائه، وتعطي نتيجة لذلك وتحت كل الظروف والاحتمالات مردودات كبيرة وأكيدة.
- **القروض السلبية** :يؤدي استعمالها إلى حدوث آثار سلبية وإلحاق خسائر بالمزارع مثل القروض التي تعطى للمزارع ليوسع أكثر من طاقته ومقدرته المالية والإدارية من باب الدخول في مخاطرة إنتاجية حسب رغبته وإمكانياته.
- **القروض الحيادية** :وهي القروض التي يكون احتمال تحقيقها النتائج إيجابية معادلا تماما لاحتمال تحقيقها لنتائج سلبية، كما تشمل تلك التي يجري تجديدها لعدم تسديدها في تواريخ الاستحقاق، بعبارة أخرى هي تحافظ على أوضاع المزارع كما هي دون تحقيق أية زيادة في نخله أو إنتاجه ولا تسبب له خسارة أو مديونية مستقبلية.[1]

[1] نفس المرجع السابق ، ص 98

المبحث الثالث صيغ وانماط الإقراض الفلاحي في الجزائر

سنحاول من خلال المطلبين التاليين تناولها في شكلين هما القروض البنكية المباشرة والموجهة من القطاع الوصي وزارة الفلاحة أو الحكومة عبر البنوك والمصارف أما الشكل الثاني فهو عبر صناديق ووكالات الدعم المتعددة .

المطلب الأول القروض البنكية الموجهة والمباشرة

سنتطرق في هذا المطلب الى أهم صيغتين توجهت بهما الحكومة عبر وزارة الفلاحة وبالتنسيق مع البنوك الى جموع الفلاحين من مختلف الشعب الفلاحية والزراعية ألا وهما قرض التحدي وقرض الرفيق .

أولا:قرض التحدي

- **التعريف به:** قرض مخصص لاستصلاح الأراضي الجديدة بقيمة 100 مليون سنتيم عن كل هكتار حيث تتكفل مكاتب الدراسات التقنية التابعة للوزارة الفلاحة بتقوم وتقييم المشروع لأي فلاح يريد الاستفادة منه مع التكفل بالإرشاد والتوجيه.. [1]

ويتكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتوفير القرض عبر جميع فروعه بمجرد استيفاء الفلاح صاحب الطلب الشروط المطلوبة .

وأقرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تعليمة[2] تحمل رقم 1730 مضمونها تعليمات بتعميم قرض التحدي ليمس كل من الفلاحين الخواص أصحاب المستثمرات الفلاحية والمستثمرين في إطار الاستصلاح الفلاحي، باشتراط حصولهم على رفع الشرط الفاسخ، وشهادة المطابقة، بالإضافة إلى كل من المستثمرات الفلاحية في إطار حق الامتياز، ناهيك عن الفلاحين المؤجرين الأرض الفلاحية مع اشتراط اثباتهم لشهادة تأجير الأرض أو تربية المواشي، بالإضافة إلى الفلاحين في إطار 08 / 10 الخاص بالمستثمرات الفلاحية والتعاونيات الخاصة، بالإضافة إلى المؤسسات التي تنشط في إطار الفلاحة وتربية الحيوانات. مما مكن الفلاحين الذين تنطبق عليهم الشروط من

[1] منقول عن موقع مكتب الدراسات لمتابعة وتطوير الفلاحة والصناعات الغذائية .

[2] راجع موقع وزارة الفلاحة **www.minagri.dz**

الحصول على قرض تحدي من دون فائدة لمدة ثلاث سنوات بمبلغ مليون دينار عن كل هكتار بالنسبة للأراضي الفلاحية التي تبلغ أو تقل عن 10 هكتارات، في حين حدد القرض بمبلغ مليار سنتيم من دون فائدة لمدة ثلاثة سنوات للفلاحين الذين تتجاوز الأرض المخصصة للفلاحة لهم 10 هكتارات[1].

وهو ما يسهم في إطار المساعدة على الاستصلاح بكل ما لواحقه اشغال تعبئة المياه التهيئة ،وتنقية الأراضي والتجهيز والغراسة والمحافظة على التربة قصد إخصا بها.[2]

- **المجالات التي يغطيها القرض لتمويل الفلاحين:**
  - إنشاء مستثمرات او مزارع متوسطة وصغيرة .
  - تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه), شراء المعدات الفلاحية في إطار قرض الأئتمان بالإضافة إلى بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستيكية وإعادة تعمير الإسطبلات .

ثانيا:قرض الرفيق الفلاحي

- **التعريف به** : هو دعم مالي موجه لكل الفلاحين المستفيدين من أراضي فلاحية سواء في إطار المستثمرات الخاصة او حق الأمتياز أو الملاك الأصليين بمختلف فئاتهم يصل حتى 40 مليون سنتيم من كل هكتار من أجل دعم مختلف مقومات تحديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، قررت الحكومة بعث منتوج بنكي جديد تحت اسم "قرض رفيق" في أوت 2008، وتم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي 2008 القرض "رفيق" هو قرض بمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية .[3]

[1] كحيل حكيمة ،تحويل حق الانتفاع الدائم الى حق الامتياز في ظل قانون 03/10 دار هومة الجزائر 2013 ،ص225 .

[2] علي معطي الله و حسينة شريخ ،الأراضي الفلاحية نصوص قانونية وتشريعية دار هومة ،2005 ،ص 10 .

[3] راجع قانون المالية التكليمي 2008 ،الجريدة الرسمية ،الجريدة الرسمية ،عدد63 مؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

- **مميزات القرض "رفيق"**

فوائد 0 بالمائة (تتحملها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية). وهو ما يتناسب مع خلفية وعقيلة الفلاح الجزائري خاصة في الجزائر العميقة لكن ما يعاب عليه أن مدة القرض لا تزيد عن سنة واحدة ويسمح بتمويل الأصناف التالية: فلاحون، مربون، يشكل فردي أو منظم عن طريق تعاونيات، تجمعات، جمعيات أو فدراليات، وحدات المصالح الفلاحية، وكذا اصحاب النشاطات في ما يتعلق بمخزني المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع من أجل الحصول على بذور البطاطا والأدوية والأسمدة وعلف المواشي والحيوانات.[1]

- **المجالات التي يغطيها القرض لتمويل الفلاحين**

- اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشتلات، الأسمدة، المبيدات).
- اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.
- اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتوجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "

- **مزايا الاستفادة من قرض الرفيق للتمويل الفلاحي**

- كل مستفيد من القرض "رفيق"، يسدد قرضه بعد مهلة سنة، له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، للفوائد والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.
- كل مستفيد من القرض "رفيق"، لا يسدد بعد مهلة سنة واحدة، تمدد له المهلة بستة (06) أشهر في حال تعرضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة، وإمكانية الحصول على قرض آخر.[2]

[1] منقول عن مكتب الدراسات لمتابعة وتطوير الفلاحة والصناعات الغذائية .

[2] الامر رقم 08 -02 بتاريخ 24 جويلية 2008 ، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008 .

المطلب الثاني : التمويل غير المباشر عبر وكالات وصناديق الدعم الوطنية

أنشأت الدولة عديد الوكالات والصناديق الموجة للشباب لبعث المشاريع في مختلف المجالات خاصة في قطاع الفلاحة الذي تراهن عليه الحكومة للخروج من تبيعة المحروقات ولعل الأرقام التي أعلنتها هذه الوكالات عن نسب الدعم المقدمة تظهر ارتفاع كبير في جميع شعب الفلاحة والزارعة

أولا:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (asnej)

- **التعريف بها** : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والموافقة على إنشاء المؤسسات . هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات .

يضمن الجهاز عملية المرافقة من طلب القرض الى مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها . يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار. كما أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية:

- يتمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- التخفيض في الضرائب البنكية[1].

- **مزايا التمويل** :

يستفيد الفلاح أو الشباب بصفة عامة من المزايا الضريبية المتمثلة في إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال و اثناء مرحلة الإنتاج وهو عكس ما نجده في

[1] راجع تصريح : مدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في عرضه لأرقام الوكالة ، جريدة الحوار الجزائرية ، 01 فيفيري 2017 (الفلاحة تتصدر بنسبة 37 بالمئة سنة 2016)

برامج الامتياز الفلاحى مثلا حيث يتحمل صاحب الامتياز الضرائب والرسوم والمصاريف يمكن ان تعترض المستفيد أو موضوع الاستفادة طيلة مدة الامتياز[1].

- **كيفيات التمويل** :للإستفادة من هذا الجهاز، يجب على الشباب الفلاح استيفاء بعض الشروط الآتية:
  - أن يتراوح سنه بين 19 و35 سنة، ويمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير ثلاثة (3) مناصب عمل دائمة وأن يكون لديه تأهيل مهني او ملكات معرفية معترف بها.
  - أن يستفيد صاحب المشروع من تكوين قبل بداية مرحلة الإنجاز.
  - أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
  - أن لا يكون شاغلا وظيفة مأجورة عند تقديم طلب إحداث المؤسسة الفلاحية المصغرة.

يتكون ملف مشروع الاستثمار للاستفادة من مزايا وإعانات جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات، لاسيما من طلب الاستفادة من امتيازات ومساعدات الدولة .[2]

يستفيد الفلاح الطالب للدعم من مستشار مرافق يعينه الفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الملفات المقبولة للتمويل لدى البنك أو المؤسسة المالية المعينة من قبل اللجنة، يسلم البنك أو المؤسسة المالية بعد إيداع ملف القرض لدى مصالحها، وعلى الشاب صاحب المشروع والمستشار المرافق للفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي يجب إعلامه بذلك.

طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003، يتوفر البنك أو المؤسسة المالية المعنية المعالجة ملف القرض علي أجل أقصاه شهران ابتداء من تاريخ إيداعه لدى مصالحها.

ويمكن للشباب الفلاح ذوي المشاريع عندما تكون ملفاتهم محل رفض نهائي من طرف اللجنة تقديم ملف استثمار جديد للجنة. [3]

[1] راجع المرسوم التنفيذي 96 /296 المؤرخ في سبتمبر 1996 الذي يتضمن انشاء الوكالة وتحديد نظامها الأساسي .

[2] علي عطية وحسينة شريخ ، مرجع سابق ، ص 241 .

[3] راجع موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: **www.ansej.org.dz**

أما بالنسبة لصيغة التمويل المنصوص عليها في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي لا تتجاوز كلفة الإستثمار عشرة (10) ملايين دينار يتمثل في التمويل الثلاثي ففي هذه الصيغة، يضاف إلى المساهمة الشخصية قرض غير مكافأ (بدون فائدة) يمنح من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وقرض بنكي بدون فائدة.

ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC :

- **تعريفه:** الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هو هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل.[1]

لقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار في مختلف القطاعات خاصة الفلاحة وهو ما يتضح من مهامه، والمتمثلة في:

- المساعدة على البحث عن الشغل .
- دعم العمل الحر
- التكوين بإعادة التأهيل

- **الامتيازات المالية للفلاح طالب التمويل:**

بالنسبة للفلاحين فالصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق في الصيغة ثلاثية الأطراف، التي يغطي الجزء الأكبر منها مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الفلاحية إذ يتمتع الفلاحون الشباب النشطون في إطار الصندوق من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية مما يسهل على الفلاح الشاب العبء مثل الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الفلاحي وتصل نسبة التخفيض الى 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز سواء تلك المستوردة مثل عتاد السقي والحاصدات او محلية الصنع مثل الجرارات وغيرها والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

[1] راجع موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : . https://www.cnac.dz

يستفيد الشاب الفلاح من الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات الفلاحية الصغيرة في مرحلة الاستغلال.[1]

و تتمثل الامتيازات الجبائية للمؤسسة الفلاحية المصغرة على مدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الاضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

- **إجراءات التمويل لدى الفلاح طالب التمويل:**

يعرض الشباب مشاريعهم الاستثمارية أمام اللجنة، التي تقوم بدراسة وتكوين راي حول ملاءمة، استمرارية وتمويل المشروع الاستثماري، إن الملفات المقبولة من طرف اللجنة يتم بموجبها اعداد شهادة قابلية الاعتماد والتمويل في اجل لا يتعدى الثلاثة (3) أيام، تمنح من طرف الوكالة المحلية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وتسلم للمعني بالأمر .

تم تعيين لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع الاستثمارية بقرار من الوزير المكلف بالعمل والتشغيل لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد ، تتكون اللجنة من: ممثل عن الوالي و ممثل من مديرية التشغيل للولاية، مثل عن فرع الولاية للمركز الوطني للسجل التجاري، ممثل عن مديرية ضرائب الولاية، رئيس الوكالة الولائية للتشغيل[2].

[1] كحيل حكيمة ، تحويل حق الانتفاع الدائم الى حق امتياز في ظل قانون 10 /03 ، دار هومة ، الجزائر ، 2013،ص 225 و 226 .

[2] المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 هـ الموافق ل 06 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني .

ثالثا:الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (اونجام)

- **التعريف بها:** هي عبارة عن برنامج للقروض المصغرة كجزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة. هذه الوكالة هدفها تعزيز قدرة الأفراد والسكان إلى الدعم الذاتي، من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية ،وتنفيذ السياسة الأجتماعية الجديدة، هدفها الأساسي تخفيض التكاليف الاجتماعية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوقى بهذا المعنى، يمثل الدعم المستهدف والمشاركات ويقترح كبديل للإتكالية. [1]

- **أهداف الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة في التمويل الفلاحي:**

- المساهمة في دعم شباب الريف في المناطق الريفية والجبلية والنائية
- تشجيع العمل الحر(العمل في البيت والحرف والمهن اللاحقة بالفلاحة)
- دعم الفئات النسوية والمرأة الفلاحة بالعتاد البسيط
- إبراز المنتجات الاقتصادية ذات الطابع الفلاحي، من السلع والخدمات المولدة للمداخيل

دعم توجيه ومرافقة الفلاحين المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم لا سيما فيما يتعلق بمرحلة الاستغلال

متابعة الأنشطة المنجزة .

- تكوين الفلاحين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض الصغرة في المجال التقني والفني.
- دعم تسويق منتجات الفلاحين البسطاء أصحاب القروض الصغيرة عن طريق تنظيم المعارض مثل مربي النحل ومنتجي الزيوت والدجاج والأنعام وغيرها .

[1] راجع موقع وكالة تسيير القرض المصغر :https://www.angem.dz

- **طريقة التمويل:**

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفه صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تجاوز100 000 دج، وقد تصل إلى250 000 دج على مستوى ولايات الجنوب ، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1 000 000 دج موجهة لخلق النشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع .

- **أرقام التمويل الفلاحي من الوكالة:**

وصل عدد المشاريع الممولة في اطار الاستثمار الفلاحي إلى 161 115 مشروع منذ انشاء الوكالة الى غاية ديسمبر 2017 أي بنسبة تقارب 13 بالمئة من نسب التمويل ككل وهو دليل على صدارة الدعم الفلاحي مقارنة بباقي القطاعات والمجالات .

وتتمركز اغلب النشاطات في تربية النحل وشراء الأغنام وكذلك شراء عتاد تربية الأبقار والبذور الزراعية او أدوات الحرف الصناعية الفلاحة .

تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.

فلاحة الأرض إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة .

المبحث الرابع : تقييم سياسة الإقراض الفلاحي في الجزائر

المطلب الأول: دور و أهمية القروض الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي

يؤدي التمويل البنكي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي و النهوض بالتنمية الفلاحية و يمكن من خلال الاستخدام الجيد للائتمان الفلاحي رفع مستوى معيشتهم لينعكس بدوره على الرخاء الاقتصادي للمجتمع، و من ناحية أخرى، فان زيادة دخول الفلاحين و تحسين مستوى معيشتهم ينعكس على كفاءاتهم، و بالتالي زيادة الإنتاج الفلاحي و تحسين نوعيته، مما يدعم الاستقلال الغذائي، و من ثم الاقتصاد الوطني. و تتمثل مساهمة القروض الفلاحية عامة فيما يلي :

- تحقيق التوسع الأفقي و الراسي في القطاع الفلاحي.

- تساهم في زيادة الإنتاج و على توفير العمالة و رفع مستوى الدخل فهي تعطي المزارعين فرصة استغلال أراضيهم على أحسن وجه عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور، و كذا مختلف الأسمدة و المبيدات و الآلات الخاصة بعملية الحرث، كما يمكن للفلاح بواسطة القروض التي يتحصل عليها من مؤسسات التمويل أن يزيد من عدد الدورات الإنتاجية، و لا يبقى مكتوف الأيدي بإنتاج محصول واحد في السنة، إلا أن استغلال الأرض في أكثر من دورة إنتاجية قد يعود على الفلاح بالفائدة من عدة نواحي، سواء من ناحية زيادة دخله نتيجة زيادة الإنتاج أو عن طريق تعدد المنتجات لأنه حتى و إن انخفض سعر منتج معين فانه سيعوض هذا النقص في باقي المنتجات الأخرى.

- إن عملية استغلال الأرض في أكثر من دورة يتطلب العمل الدائم من الفلاح و في الكثير من الأحيان يلجا إلى البحث عن عمال لمساعدته، و هنا نجد أن التمويل يعمل بطريقة أو بأخرى على مكافحة البطالة.

– إن زيادة دخل الفلاح يؤدي إلى زيادة إنفاقه في مختلف المستويات، سواء كان خاص بالإنتاج أو بالاستهلاك، و كليهما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفلاح من جهة، و له أثر على باقي أفراد المجتمع من جهة أخرى.

المطلب الثاني :معيقات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

سنحاول التفصيل في عراقيل ومشاكل عمليات التمويل الفلاحي على ثلاث مستويات بعضها يتعلق بنوعية التمويل والبعض الأخر يسياسة الدولة في هذا الصدد أما المستوى الأخر يتعلق بالفلاح في حد ذاته.

أولا:مشاكل تتعلق بضعف وهشاشة التمويل الفلاحي المنتظم

ويمكن ان نرجعه لعديد النقاط منها طبيعة المصارف الجزائرية اغلبها ذات هشاشة مالية أو راسمال متواضع وغير مؤهلة للتمويل الفلاحي وسنتطرق لبعضها الآخر ممثلة في:

- **صغر حجم البنوك**:على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني فهي لا ترقى الى المقارنة مع البنوك الأجنبية والعربية، مما أدى إلى إعاقة ممارسات الإقراض في مجال التمويل
- **الضعف في تقييم المخاطر**:إن المصارف عند ممارستها لوظيفتها تتعرض إلى مخاطر مرتبطة بكل من عمليات تمويل المشاريع الفلاحية والسيولة ومعدل الفائدة والصرف مما يجعل اغلب البنوك تحجم عن عمليات التمويل الفلاحي
- **وجود عدة مشاكل بيروقراطية** : خاصة ثقل الإجراءات الإدارية وتأخر الرد على طلبات التمويل أو رفضها دون الاعتماد على مبررات منطقية سواء اقتصادية أو مالية واضحة حيث في معظم البنوك التجارية يتم التعامل بأدوات التمويل التقليدية أدوات التمويل ووسائل الدفع التقليدية. [1]

ثانيا:مشاكل تتعلق بسياسات الدولة

- غياب تنسيق وتكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة وهو نقص الإنتاج الصناعي الفلاحي يرهن المشاريع التي تمولها الدولة
- الاعتماد الكلي على خزينة الدولة كممول وحيد للقطاع الفلاحي
- حالة التشبع في بعض الشعب و تضارب السياسات الحكومية
- غياب الجدوى في بعض التمويلات

[1] ريم كعباش وفاء ناجم ، رسالة ماستر التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر ، دراسة حالة بنك بدر ، جامعة خميس مليانة ، 2016 ،ص 17 .

- عدم ملائمة بعض القروض لنوعية الشعب المرغوب الاستثمارها

ثالثا:مشاكل تتعلق بالفلاح طالب التمويل

- غياب ثقافة التامين الفلاحي وسياسات الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية: تعد سياسات الاستيراد والتصدير من العوامل الهامة في تحديد رغبة الفلاح طالب التمويل.
- غياب التأهيل والكفاءة لدى الفلاحين طالبي التمويل.[1]
- غياب التأهيل والكفاءة لدى الفلاح طالب التمويل أو العائق التقني الذي يربط بغياب التكوين المختص في شعب الفلاحة في الجزائر.

رابعا:معوقات ذاتية أخرى

ويمكن أن نجمعها في نقطتين هما:

- مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة: من أخطر المشاكل التي يتعرض لها مجال التمويل الفلاحي عامة والبنك خاصة هو عدم احترام الآجال المحددة لتسديد القرض او الامتناع في أغلب الحالات لأسباب عديدة منها فشل المشروع او افلاس الفلاح او الاتكالية على دعم الدولة.
- مشكل الوازع الديني يتمثل في الحرج التي يقع فيه الفلاح في طلب التمويل ما يتعلق بنسب الفوائد الربوية التي تفرضها البنوك حيث يرفض اغلب الفلاحين التورط في قروض تمويلات فلاحية ربوية .

[1] عمر بسعود ، مقال منشور في مجلة انسانيات من الثورات الزراعية الى الإصلاحات الليبرالية ترجمة عبد القادر شرشار ، عدد الكتروني 22 ،2003 .

خلاصة الفصل الثاني:

اتخذت الجزائر عديد الصيغ والأنماط التمويلية للقطاع الفلاحي ،ولعل السنوات الماضية أبانت عن رغبة الدولة الجزائرية في تنويع هذه الأنماط بداية من الدعم المباشر و الموجه من قبل الحكومة عبر البنوك العمومية و هو ما يظهر من خلال الدعم المباشر و الموجه من قبل الحكومة وهو ما يتجلى من خلال قرض التحدي و قرض الرفيق كما يظهر من خلال الدعم و التمويل غير المباشر عبر الوكالات و الصناديق المنشأة حديثا وهنا قمنا باستحضار وكالات دعم تشغيل وتمويل الشباب المختلفة .

بالإضافة الى أنها أقرت لصالح الفلاح إعفاءات جبائية وتسهيلات ضريبية ، الا ان ذلك اصطدم بعديد العراقيل و المشاكل منها ما تعلق بالإجراءات البنكية التقليدية او البيروقراطية الإدارية و أخرى تتعلق باعتماد خزينة الدولة كممول رئيسي و أخرى تتعلق بثقافة الفلاح الجزائري .

الفصل الثالث:دراسة تطبيقية لتمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تمهيد

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي بالجزائر سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي اسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع ومن ثم ابراز الفجوة بينهما ومحاولة معالجتها.

لذلك قمنا بدراسة تطبيقية لتمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة قصر الشلالة من أجل الوقوف على كيفية تمويل مشروع استثماري، ولدراستنا للجانب التطبيقي تم الاعتماد على عدة طرق منها المقابلات الشخصية للحصول معلومات خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الوكالة والهياكل التنظيمية كما اعتمدنا كذلك على بعض الوثائق الداخلية لهذه الوكالة.

و إنطلاقا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، سنتطرق إلى نظرة شاملة عن البنك و ذلك من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني : تقديم مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قصر الشلالة.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض في إطار التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

سنتناول في هذا المبحث مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك دور ومهام هذا البنك وفي الأخير الهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول : مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا:تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.

ثانيا :نشأته:

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 88/ 105 بتاريخ 13 مارس 1982 وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988 عدل وأكمل بقانون 88/ 01 الذي حدد نهائيا بتاريخ 12 جانفي 1988 ووضع طرق العمل وإجراءات التمويل ، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19فيفري 1989 لدى مكتب التوثيق "ميناداسان" موثق الجزائر العاصمة.

جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، رقم أعماله اليوم 33000000000 دج .

في بداية المشوار كان مكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري **BNA**، وأصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية و300 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك **BADR**حوالي 7000 عامل بين إطار موظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية

ثالثا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- **مبدأ الاستغلال** :يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.
- **مبدأ القرض والمخاطرة**:بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك اثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.
- **مبدأ السيولة**:يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.
- **مبدأ الخزينة** :ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات و معاملات الزبائن، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.
- **مبدأ الأمن**:وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة .

المطلب الثاني : دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا:دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي ، وهذه النظرة

يتمثل دوره في مهمتين هما:

- جمع الودائع.
- توزيع القروض.

وهذا حسب المادة 4 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحدد مجالات هذا الأخير.

نص المادة: "تمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بما، وفي منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.
- ترقية النشاطات الفلاحية ، كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتخصيص تمويله ل:

- المؤسسات المالية .
- مزارع القطاع الخاص.
- تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية.
- تعاونية الكروم والخمور .
- مركز تنظيم الغابات.
- الصيد البحري
- تعاونية التسويق.
- المؤسسة الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.

ثانيا: مهام البنك:

يمكن تلخيص مهام البنك الأساسية فيما يلي:

- وضع الامكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لأجل القطاع.

- القيام بالمساهمات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات الخاصة والتي تساهم في التنمية الريفية
- التطور الاقتصادي للوسط الفني إضافة إلى ذلك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل أي بنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في:

❖ منح القروض بكل أنواعها.
❖ معالجة جميع عمليات البنك من قروض، صرف، خزينة .
❖ التعامل مع المؤسسات الأخرى.
❖ الالتزام والقيام بالضمانات .
❖ تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير كما أن البنك يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي خاصة أطباء وصيادلة .

ومن كل هذا يمكن القول بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على تنمية القطاع الفلاحي والريفي.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا : الهيكل القانوني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

- **الجمعية العامة** :هي الهيئة السياسية الممتلكة لجميع أسهم المؤسسة الاقتصادية، وفي هذا الاطار تحدد بقراراتها للقانون لكافة الشروط التي تتماشى مع مصلحة الشركة وتتفرع إلى جمعية عامة عادية وغير عادية.

❖ الجمعية العامة العادية : تعرف كذلك كلما استدعيت للعمل في أمور التسيير والادارة حسب المادة 17 من القانون04/88

❖ الجمعية العامة غير عادية : تعرف كذلك كلما استدعيت لمناقشة كل التساؤلات التي لها علاقة بتعديل الشكل القانوني للمؤسسة عند :

- رفع أو تخفيض رأس مال الشركة في اطار قانوني .
- تقرير إدماج مؤسسة مع المؤسسات الأخرى عمومية واقتصادية أو تقسيمها إلى فرعية في إطار قانوني .
- أخذ الالتزامات في مؤسسات أخرى .
- تحويل الشكل القانوني للمؤسسة .
- التشريع بالعمليات الجارية .
- تحويل المقر الاجتماعي.

- **مجلس الإدارة** : المؤسسة العمومية الاقتصادية مسيرة من طرف مجلس الادارة وهو مكون من 09 أعضاء على الأقل و12 عضوا على الأكثر موزعين كما يلي:

05 أعضاء على الأقل و10 أعضاء على الأكثر تحدد عهدتهم من طرف الجمعية العامة العادية .

- **المديرية العامة**:يدير المديرية العامة للبنك رئيسا، مديرا عاما يعينه مجلس الادارة ويحدد صلاحياته وسلطاته في التسيير والمراقبة وذلك طبقا الأحكام المادة 12 من القانون الأساسي للبنك .

ثانيا:الهيكل الاداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

- **الوكالة**:تعتبر الوكالة الخلية الأساسية وجهاز الاستغلال الخاص بالبنك وهي تدخل في إطار هيكلي يسمح بإستقبال الزبائن وإرضائهم، وكل الوكالات المتواجدة في الولاية تشكل مجموعة استغلالية، وكل وكالة تتكون من مصلحتين هما:

❖ مصلحة الزبائن.

❖ مصلحة الاستغلال.

وأهم العمليات التي تقوم بها الوكالة هي :

❖ تسيير العمليات البنكية (المحفظة، الصندوق)

❖ انجاز تقارير شهرية وسنوية خاصة بمجمل النشاطات التي ترسل إلى المديرية الجهوية .

- الفرع **SUCCURSAL** :هو هيئة الامركزية توجد بمقر الولاية مهمتها تنظيم ، مساعدة ، توجيه وتنسيق بين جميع الوكالات التابعة لها وكذلك مراقبة أعمالها

مديرية الفرع تسير من طرف المديرية وهذه الأخيرة تتكون من فرعين هما:

❖ مديرية فرعية للأعمال الإدارية المالية.

❖ مديرية فرعية مكلفة بالاستغلال والالتزام .

ومن مهام الفرع:

❖ تنسيق النشاطات بين جميع الوكالات .

❖ مراقبة استعمال القروض ومتابعة عمليات الإقراض والسهر على استعمالها في مصالح المؤسسية.

❖ مساعدة الوكالات وتوجيهها .

- ❖ السهر على احترام تطبيق القانون .
- ❖ السهر على نوعية الخدمات.
- ❖ تنظيم وتحفيز الزبائن على جمع الودائع وتوظيف الفلاحين وكافة الفئات الأخرى.

المبحث الثاني: تقديم مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قصر الشلالة

سنتناول في هذا المبحث نشأة الوكالة، مهامها ووظائفها بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة

المطلب الأول: نشأة الوكالة

ظهرت بولاية تيارت بموجب القانون رقم 14-09 المؤرخ في سنة 1974 المتضمن التقسيم الإداري الاقليمي للبلد حسب المادة 14 من نفس القانون، و تعتير ولاية تيارت من أهم الولايات الفلاحية ، وبالتالي تحد إتساع في النشاط الفلاحي، حيث يضم هذا القطاع عدد كبير من الفلاحين خاصة في مراحل السبعينيات وبداية الثمانينات وللسياسة المتبعة التي تبنتها البلاد آنذاك، كل هذه المعطيات دفعت الهيئات المعنية بالأمر إلى فتح مديرية فرعية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك وكالة قصر الشلالة 457 ، إذ تعتبر من بين الوكالات المركزية على مستوى تراب الولاية حيث تأسست في افريل 1982 ومقرها الاجتماعي هو حي زوبير بوعجاج قصر الشلالة تيارت ، وتضم 17 موظفا .

المطلب الثاني: مهام ووظائف الوكالة

تعتبر وكالة قصر الشلالة من أهم وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية تيارت وهي مقسمة إلى مصلحتين:

مصلحة الزبائن، مصلحة القروض

أولا:مصلحة الزبائن

وهي المصلحة التي تتعامل مباشرة مع الزبائن وتتكون من:

- **الصندوق** :يتمثل في دفع وسحب المبالغ المالية من طرف الزبائن ويتكون من شباكين هما:

شباك الأورو، وشباك الدينار الجزائري.

• **عمليات فتح وغلق الحسابات** : قبل التطرق إلى عمليات فتح وغلق الحسابات يجب إعطاء تعريف بسيط للحساب "هو ذلك الجدول الذي يعبر عن جميع العمليات التي يقوم بها صاحب الحساب البنكي من إيداع وسحب وتحويل".

❖ **فتح الحساب:** ويتم فتح الحساب البنكي بناء على طلب الزبون ونميز منه عدة أنواع:

✓ **حساب الشيكات "200"**: تفتح هذه الحسابات لأصحاب الدخل المحدود وتختلف شروط فتحها بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين. فالأشخاص الطبيعيون يشترط عليهم البنك توفير :

✓ شهادة العمل.
✓ صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية، أو رخصة السياقة.
✓ مبلغ مالي قدره 1000 دج
✓ طلب خطي.

أما بالنسبة للأشخاص المعنويين مثلا الجمعيات الخيرية أو الثقافية يشترط عليهم البنك:

✓ عقد تأسيس قائمة الجمعية ، والاعتماد الممنوح من طرف السلطات.
✓ اسم المكلف بإدارة الحساب .
✓ مبلغ مالي قدره 1000 دج
✓ طلب خطي.

✓ **الحسابات الجارية "300"**: تفتح هذه الحسابات لأصحاب الدخل المرتفع مثل التجار، وأصحاب الأعمال، كما يمكن فتحه للمؤسسات سواء كانت مؤسسات مساهمة (**SPA**)، أو المؤسسات ذات مسؤولية محدودة (**SARL**)، مع مبلغ لا يقل عن 10000 دج.

• **حساب الدفتر "251"**: وهي حسابات مخصصة للإدخار يتحصل بموجبه الزبون على نسبة تقدر ب 2%، وهي متغيرة وتمنح له امتياز سحب أي مبلغ في أي وقت، وهي حسابات مخصصة للبالغين سن الرشد"18".

- **حسابات دفتر الأشبال "281"**: وهي حسابات يفتحها الآباء لأبنائهم القاصرين، يتحصل صاحب الحساب على نسبة 14 %، لكنه لا يمكن سحب المبلغ إلا بعد مرور فترة محدودة.
- **الحسابات الآجلة** : وهي الحسابات التي تخصص للادخار مدتها لا تقل عن 03 أشهر وتختلف نسبة الفائدة على حساب مدة الادخار، في مثل هذه الحسابات لا يستطيع الزبون سحب المبلغ أو جزئه إلا بعد إنقضاء المدة المتفق عليها.
- **حسابات بالعملة الصعبة** : هذه الحسابات تفتح لذوي الدخل بالعملة الصعبة ويشترط البنك للقيام وهذه العملية :

✓ وثيقة تثبت وجود الدخل كالوثيقة التي يمنحها صندوق منح المتقاعدين .
✓ طلب خطي .
✓ نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية .
✓ مبلغ مالي يقدر ب 30أورو .

❖ **غلق الحسابات:**

تتم هذه العملية بطريقتين هما :

- طريقة إدارية : ونقصد بهذه الطريقة أن البنك هو من يقوم بترصيد الحسابات بناءا على طلب خطي من الزبون فيأخذ البنك عمولته ويقدم المبلغ الباقي للزبون .
- طريقة إجبارية : هذه الطريقة تستخدم في حالة ما إذا كان الحساب لا يستقبل أموالا ، فيلجأ البنك إلى رصد الحساب، وفي حالة خروج الزبون مدين بعد إنقطاع العمولة يستدعى لدفع ما عليه من دين في أقرب وقت .

- **عمليات الإيداع والسحب:**

- **السحب:** هي عملية عادية يقوم بها البنك يوميا وتتمثل في تقدم الزبون إلى المصلحة المكلفة بالسحب والايداع لسحب مبلغ مالي معين سواءا من حسابه الخاص أو من حساب غيره وتتم العملية بتقديم شيك

يحمل كل البيانات الاجبارية من اسم ولقب الزبون، المبلغ بالأرقام والحروف، تاريخ رقم الحساب والامضاء كما يمكن السحب عن طريق دفتر الادخار.

- **الإيداع** هي عملية بنكية إذ لا يقوم الزبون بإيداع مبلغ معين من الأموال في حسابه الخاص أو في حساب غيره بالمقابل الحصول على وصل الإيداع.
- **التحويلات**: وهي عملية تسمح بتحويل مبلغ مالي معين من حساب الزبون لفائدة حساب زبون آخر في نفس البنك (الوكالة) أو في بنك آخر ، ويكون التحويل بأمر من الزبون ويكون كتابيا .
- **مراقبة المحاسبة** : تقوم هذه المصلحة بمراقبة ومحاسبة كل العمليات التي يقوم بها البنك خلال اليوم، ومراجعة يومية للبنك محاسبيا للتأكد من أن رصيد المدين، وفي حالة وجود خطأ يقوم العون المكلف بالمراقبة المحاسبية بتسجيل رقم العملية ونوعها واسم العون الذي قام بها ويتم تصحيح الخطأ حتى لا يكون هناك فرق بين رصيد الدائن ورصيد المدين.

- **المحفظة:**

- **الخصم والتحصيل والمقاصة**: حامل الشيك أو الورقة التجارية يلجأ في أغلب الأحيان إلى البنك قصد تحصيلها وتحويلها من قيمتها إلى سيولة دون اللجوء إلى البنك مصدر الورقة التجارية أو الشيك ولتحقيق هذا يتقدم لبنكه للقيام إما بالخصم أو التحصيل.
- **الخصم** : وهي تسليم السند للخصم وهنا يتولى البنك دفع القيمة مباشرة إلى حامل السند ويقيدها في حسابه إن كان له حساب لدى البنك أو يعطيها نقدا لمن ليس له حساب، وفي الحالتين يخصم البنك فوائد أو عملات لقاء العملية وبمجرد الخصم للأوراق التجارية يصبح للبنك كامل الحق في قيمتها وتنتقل له كل الحقوق المستحقة، فالأوراق التجارية التي يمكن أن تسلم للخصم تتمثل في السفتجة والسند لأمر.
- **التحصيل**: نقصد بهذه العملية تحويل البنك القيم إلى السيولة النقدية وذلك بالحصول على شيكات البنوك الأخرى عن طريق زبائنها ثم يتم تحصيلها بإرسال الوكالة للورقة التجارية أو الشيك مع وثيقة إشعار بمصير الوثيقة مابين المقرات ، وبعد عودة وثيقة إشعار بالمصير إما يأمر بالدفع بعبارة إدفع مع ذكر السبب ويتم تخليص الزبون أو بعبارة عدم الدفع.
- **المقاصة**: إن العمليات التي يقوم بها البنك والتي تلخص في إستلام شيكات زبائنه وإرسالها إلى البنوك المحسوبة عليه وتلخص في أنه يجمع كل بنك مالديه من شيكات أو أوراق تجارية ويرسلها إلى غرفة المقاصة وهي المكان المخصص لتبادل الشيكات في موعد معين كل يوم على الساعة التاسعة صباحا.

ثانيا: مصلحة الالتزامات (القروض)

تعد هذه المصلحة من أهم المصالح في البنك وتتكفل بمختلف العمليات المتعلقة بالقرض بداية بإستقبال ملفات طلب القروض ثم دراسة الملفات وبعدها تأتي مرحلة التمويل ومتابعة سير القروض في حالة قبول الطلب.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قصر الشلالة بمنح عدة قروض:

- قروض الاستغلال
- قروض الاستثمار
- تسبيقات على حالة
- القبول

ومن أجل تسهيل مهمة المصلحة فإنها مقسمة إلى :

- فرع القروض الفلاحية: هذا الفرع مكلف بتمويل النشاطات الزراعية ويتم التمويل بعد القيام بدراسة الملفات دراسة تطبيقية جدا مع التركيز على عامل المردودية للمشروع ويشترط البنك ما يلي:

  ❖ طلب خطي .
  ❖ شهادة فلاح تثبت نشاط قانوني للمعني بالأمر .
  ❖ الميزان الحسابي.
  ❖ ضمان المخاطر.

ويجب أن نشير أنه في حالة منح القرض في إطار تشغيل الشباب فإن البنك يشترط بعض الشروط منها :

❖ شهادة الاستفادة مدعمة من طرف وكالة تشغيل الشباب.
❖ طلب خطي لوكالة تشغيل الشباب.
❖ طلب عدم الانضمام.

بعد مراقبة وفحص الملف من الناحية القانونية يقوم المكلف بالدراسة المالية للمشروع ويحرر وثيقة تسمى بوثيقة بحث المشروع ويتم إعطاء الرأي وقرار اللجنة ثم يرسل إلى المديرية العامة التي تتخذ القرار النهائي.

- **فرع القروض التجارية:** يقوم هذا الفرع بدراسة الملفات التي تخص القروض التجارية وهذا النوع موجه لتمويل شراء وسائل الانتاج وكذا تمويل النشاطات الصناعية والمؤسسات الصغيرة وحتى يقوم البنك بتمويل الزبون فإنه يشترط مايلي:

❖ طلب خطي للقروض مع تحديد نوع القرض المطلوب .
❖ نسخة من السجل التجاري.
❖ الميزان المحاسبي.
❖ رهن المحل.
❖ ضمان كل الأخطار .
❖ اتفاقية القرض.
❖ الرهن الحيازي.
❖ الفاتورة .

- **المتابعة** : هي الفرع الذي أنشىء من أجل متابعة الزبائن الذين لا يدفعون مستحقاتهم للبنك وذلك إما بطريقة سلمية أو بطريقة العدالة

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للوكالة

يتكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية من مصلحتين هما مصلحة الزبائن ومصلحة القروض في حين تخلو من مصلحة العلاقات الخارجي

شكل 5: الهيكل التنظيمي لوكالة قصر الشلالة

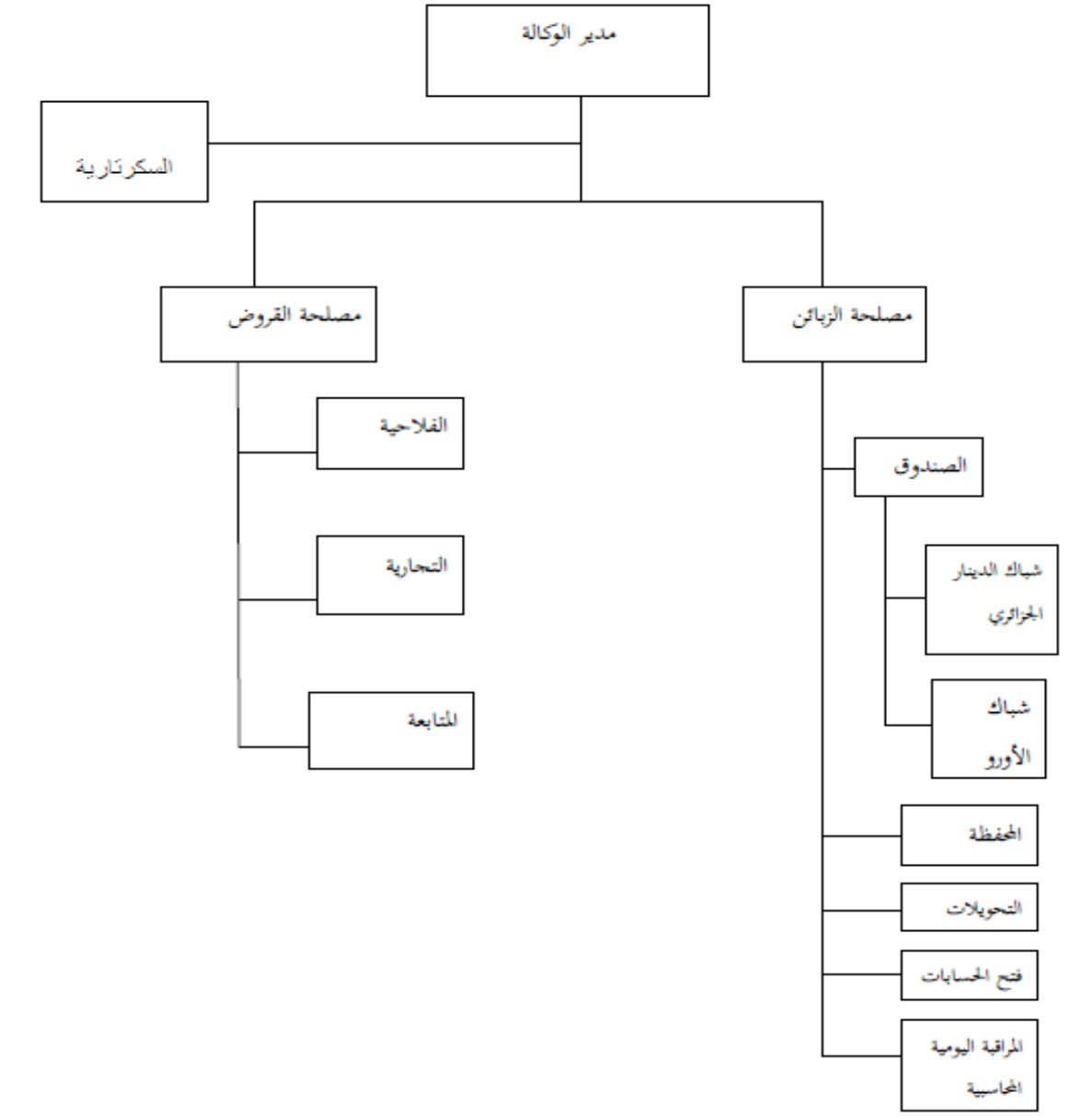

المصدر : معلومات مقدمة من طرف المشرف على التربص.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض في إطار التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

المطلب الأول: تقديم ملف طلب قرض التحدي.

يعتبر القرض في إطار التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة المدى.

أولا: تعريف قرض التحدي:

هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

ثانيا: الفئات المستهدفة من القرض

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين؛ مرفوقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
- ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة؛
- المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا؛
- المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي؛ أو التحويل أو توزيع المنتوجات الفلاحية؛
- المزارع التجريبية والنموذجية.

ثالثا: المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض "التحدي":

- الصرف والتطهير
- أشغال التوجيه وإزالة الحجارة
- وضع مصدات الرياح
- التعديل
- اشغال التسوية وتهيئة الأرضية
- فتح الأراضي الفلاحية
- جلب الطاقة الكهربائية

- عمليات تطوير السقي الفلاحي:

- تجنيد معدات الري وتهيئة وإنجاز الابار الجديدة
- استقطاعات التلال ، العثور على مصادر المياه ، تحويل الماء ، الحفر والابار
- انجاز احواض لتخزين المياه
- تجهيز مضخات المياه
- انشاء شبكات توزيع المياه
- انشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف
- تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاحي

وسائل الإنتاج و اكتساب المؤهلات

- الحصول على المواد الأولية " بذور ، نباتات ، اسمدة ومنتوجات فيزيو تقنية "
- الإنتاج الحيواني : منتوجات صيدلانية ،أشغال التهيئة ، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية .
- قلع النباتات التي عمرت طويلا
- عمليات تطعيم النباتات
- اقتناء العتاد الفلاحي
- اقتناء وسائل النقل الخاصة
- اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي

انجاز منشات التخزين ، التحويل ، التعبئة ، التغليف والتقييم :

- طلب خطي من طرف الزبون
- فاتورة
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية
- شهادة الإقامة
- شهادة الميلاد
- شهادة من صندوق التأمين على حوادث العمل
- شهادة أداء المستحقات
- مستخرج ضريبي
- نسخة من السجل التجاري
- شهادة تخصص الزبون
- شهادة الخبرة الميدانية
- عقد التأمين متعدد الأخطار المهنية
- اثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- 5 ميزانيات محاسبية متوقعة و جدول حسابات النتائج

عند قبول الملف يسلم البنك وصل إيداع لطالب القرض

رابعا: مميزات قرض التحدي

القرض متوسط المدى : من 1000000 دج الى 100000000 دج

القرض طويل المدى : من 1000000 دج الى 100000000 دج

- **مدة التأجيل**

القرض متوسط المدى : من سنة الى سنتين

القرض طويل المدى : من سنة الى خمس سنوات

- **مدة القرض**

القرض متوسط المدى : من 3 سنوات الى 7 سنوات مع التأجيل من سنة الى سنتين

القرض طويل المدى : من 8 سنوات الى 15 سنة مع التأجيل من سنة الى خمس سنوات

- **اجال الاستعمال**

القرض متوسط المدى : من 6 الى 12 شهرا كأقصى حد ابتداء من استلام القرض

القرض طويل المدى : من 6 الى 24 شهرا كأقصى حد ابتداء من استلام القرض

- **المساهمة الشخصية**

على الأقل 10% من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتار

على الأقل 20% من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتارات

- **نسبة الامتيازات / نسبة الفوائد**

- القرض متوسط المدى : 5.25% من امتيازات على عاتق الزبون

0 % للسنوات الخمس الأولى

1%للسنة السادسة والسابعة

- القرض طويل الأجل : 5.25 % امتيازات على عاتق الزبون

0 % للسنوات الخمس الأولى

1% للسنة السادسة والسابعة

3 % للسنة الثامنة والتاسعة

ابتداء من السنة العاشرة امتيازات غير موجودة

- **الضمانات والاحتياطات**

رهن قانوني للأملاك الحقيقية والعقارية الناتجة عن التنازل والالتزام بالرهانات على البناء المنجز على التراب الممنوح ، رهن قانوني للمستثمرة المتعلقة بالملكية الخاصة ،عربون متضامن للشركاء المتعاونين أو أعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص المعنويين .

المطلب الثاني : دراسة طلب قرض التحدي .

السيد "س" تقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف إنشاء مستثمرة فلاحية .

أولا:معلومات عامة عن طالب القرض

الطبيعة القانونية (شخص طبيعي).

طبيعة الاستثمار:جديد.

ثانيا:تقديم المشروع.

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:

يتعلق الموضوع بالسيد "س" البالغ من العمر 40سنة والذي تحصل على قرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل انشاء مستثمرة فلاحية في اطار قرض تحدي.

موقع المشروع هو مقر النشاط "الهاشمية"

تكلفة المشروع قدرت **19488982.50 دج**

ثالثا: نوعية القروض المقدمة .

- قرض طويل المدى و متوسط المدى في إطار التحدي موجه لدعم المستثمرات الفلاحية .
- المشروع: بناء المنشاة (الإسطبل، غرفة التبريد، وحدة تغذية الأنعام)
- قرض طويل الأجل من اجل إنشاء الإسطبل لتربية الدواجن
- قرض متوسط الأجل لشراء بطارية دجاج
- قرض الرفيق قصير الأجل لاقتناء المادة الأولية التي تساهم في دورة الإنتاج

رابعا: مدة القروض

متوسط الأجل: 7سنوات

طويل الأجل: 15 سنة

قصير المدى: 12 شهر

فترة التسديد

طويل المدى: 3 سنوات

متوسط المدى: سنتين

قصير المدى: سنة واحدة

نسبة الفوائد (نسبة الامتيازات)

- **طويل المدى**: 0% للسنوات الخمس الأولى

1 % للسنة السادسة والسابعة

3 % للسنة الثامنة والتاسعة

السنوات المتبقية بدون امتياز

- **متوسط المدى**

نسبة الفوائد لهذا القرض: (0% خلال 5 السنوات الأولى)

(1 % خلال السنة السادسة

1 %خلال السنة السابعة)

قصير المدى: 0%

الضمانات المقدمة

يوافق البنك على منح القروض لكن بشرط تقديم ضمانات وهي عديدة

والضمانات المقدمة في هذا المشروع:

- ضمانات رهنية: يقوم الزبون برهن قطعة أرض بعد تقييمها عند خبير
- الموافقة القبلية للتسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحية وهو صندوق يقوم بإرجاع للبنك نسبة 70% من القرض المقدم في حالة عدم تسديد الدين.

خلاصة الفصل الثالث

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الانتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية. ومنح القروض يتطلب توفير سياسة إقراضية واتباع معايير و اجراءات تكون فعالة و ناجحة.

الخـــــــاتـــــــمـة

يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه، لعلاقته المباشرة بباقي القطاعات، ولكون القطاع حساس وضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده.

لقد عرف القطاع الفلاحي كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الاستقلال حتى أواخر الثمانينات أين ظهرت ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج الاشتراكي فرض اتجاه آخر تبناه إعادة تنظيم العقار وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي إضافة إلى السعي لتنمية هياكل القطاع وتطويرها من خلال المشاريع الجديدة المطروحة كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و كذا استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي وقد كان الجهاز التمويلي الذي اتسم في الأول بمركزية شديدة وتعقد إجراءاتها من طرف الخزينة وكذا الشركات الفلاحية الاحتياطية والديوان الوطني للإصلاح الزراعي والبنك الوطني الجزائري إلى غاية إنشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضاف إلى هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

اختبار الفرضيات:

1- تعتبر برامج التنمية الفلاحية المعتمدة بالجزائر المحرك الفاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال سعيه لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الامن الغذائي و هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

2- شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم و هذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية .. الخ وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة لسنوات أخيرة وهذ مايثبت صحة الفرضية الثانية.

3- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

4- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل أنواعها من بينها: قرض في إطار التحدي الذي يمنح للفلاح لتمويل نشاطاته طويلة ومتوسطة المدى، إضافة إلى قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة المدي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .

النتائج العامة للدراسة:

1- إن البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري يدعو إلى الانطلاق من واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على التنمية السريعة والمتوازية، إضافة إلى افتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم وبالتالي فإن البحث في طريقة لإنشاء هيئة خاصة بالمتابعة الميدانية للاستثمارات وعمليات الاستغلال تعد ضرورة حتمية.

2- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي.

3- إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

4- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا.

5- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.

6- يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

التوصيات:

- ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

- ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات.

- الاجتهاد في وضع سياسة ائتمان فلاحي سليمة ومربحة عن طريق وضع نظام ائتمان محكم يضمن التسيير الجيد لحجم القروض الموزعة، يكثف الرقابة الداخلية عليها ويمكن من تطبيق جميع الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان.

- إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي.

- التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الزراعية.

آفاق البحث:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الالمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح الدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- دور الاستثمارات الفلاحية في التنمية الاقتصادية .

- أثر مخططات التنمية على الإنتاج الفلاحي.

وفي الأخير فإن بحثنا هذا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع، ونتمنى أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

فـهـرس المحـتويـات

فهرس المحتويات :

المـــقـــدمـــــة .....أ

الفصل الأول : التنمية الزراعية في الجزائر.....

تمـهـيد:.....6

المبحث الأول : علاقة التنمية الزراعية بالإقتصاد 7

المطلب الأول : ماهية التنمية الاقتصادية 7

المطلب الثاني : ماهية التنمية الزراعية.....9

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني 11

المبحث الثاني :استراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية 16

المطلب الاول : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA). 16

المطلب الثاني : برنامج التجديد الفلاحي و الريفي:.....19

المطلب الثالث: استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2015-2019.....25

المبحث الثالث: تقييم استراتيجيات التنمية الزراعية في الجزائر.....28

المطلب الأول: تطور الإنتاج الفلاحي.....28

المطلب الثاني: الإنتاج الفلاحي بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي2009/ 2014 31

خلاصة الفصل الاول 32

الفصل الثاني : تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر . .....

تمهيد : 34

المبحث الأول : مدخل الى التمويل الفلاحي. 35

المطلب الأول :ماهية التمويل الفلاحي 35

المطلب الثاني: خصوصيات التمويل الفلاحي..... 37

المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية (2001– 2014). 39

المبحث الثاني :القروض الفلاحية في الجزائر..... 44

المطلب الأول: ماهية القروض الفلاحية. 44

المطلب الثاني ضمانات القروض الفلاحية 47

المطلب الثالث :تصنيفات القروض الفلاحية في الجزائر: 50

المبحث الثالث صيغ وانماط الإقراض الفلاحي في الجزائر 55

المطلب الأول القروض البنكية الموجهة والمباشرة..... 55

المطلب الثاني : التمويل غير المباشر عبر وكالات وصناديق الدعم الوطنية..... 58

المبحث الرابع : تقييم سياسة الإقراض الفلاحي في الجزائر 64

المطلب الأول: دور و أهمية القروض الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي 64

المطلب الثاني :معيقات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي..... 65

خلاصة الفصل الثاني 67

الفصل الثالث:دراسة تطبيقية لتمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية .....

تمهيد..... 69

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** 70

المطلب الأول : مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 70

المطلب الثاني : دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 71

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 74

المبحث الثاني: تقديم مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قصر الشلالة..... 77

المطلب الأول: نشأة الوكالة..... 77

المطلب الثاني: مهام ووظائف الوكالة..... 77

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للوكالة..... 83

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض في إطار التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية. 84

المطلب الأول: تقديم ملف طلب قرض التحدي..... 84

المطلب الثاني : دراسة طلب قرض التحدي 88

خلاصة الفصل الثالث..... 91

الخـــــاتـــــــمـة..... 92

فـهـرس المحـتويـات .....

فهرس الجداول و الاشكال.....

قـــائـمة المـــراجـــع.....

فهرس الجداول و الاشكال

- **فهرس الجداول**

جدول 1: نسبة مساهمة الناتج الداخلي الخام لمجموعة من القطاعات من (2007-2015) 11

جدول 2: توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2007_2015).....13

جدول 3:يوضح كمية الانتاج المراد تحقيقه في حدود 2019. 26

جدول 4:يبين تطور الإنتاج الفلاحي 2000-2011 الوحدة: مليون قنطار، مليار لتر.....28

جدول 5:يبين تطور الإنتاج الغذائي من سنة 2000 إلى سنة 2008. 30

جدول 6:الاحجام المالية الموجهة لقطاع الفلاحة في ظل المخططات الثلاثة. مخطط الانعاش الاقتصادي ، مخطط دعم النمو و المخطط الخماسي.....39

جدول 7: هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004) الوحدة مليار دج.....40

جدول 8:يوضح قيمة القروض الفلاحية الممنوحة وفقا للاجال في الجزائر خلال فترة 2006-2008 51

جدول 9:توزيع القروض الفلاحية وفقا للغرض خلال الفترة 2006-2018 52

- **فهرس الاشكال** :

شكل 1:تطور مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة (2007-2015). 12

شكل 2:توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر 2007-2015 14

شكل 3:يوضح برنامج التجديد الفلاحي. 20

شكل 4:يوضح برنامج التجديد الريفي. 23

شكل 5: الهيكل التنظيمي لوكالة قصر الشلالة 83

قـــائـــمة المـــراجـــع

أولا : الكتب

محمد عجيمية ،علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها سياساتها ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 1998.

مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 .

مصطفى حسين ، محمد شفيق طيب ، أميمة بدران ، أبعاد التنمية في الوطن العربي ، دار المستقبل للنشر ، الأردن .

محمد إبراهيم حسن ، جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2001 .

محمد عبد العزيز عجيمة ، الموارد الاقتصادية ، بدون دار للنشر ، 1983.

رفعت لقوشة ، التنمية الزراعية في مفهوم متطور ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1998.

· النمري خلف بن سليمان ، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1998.

سلمان بوذياب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ، 1996.

سوران رفيق العاني ، علم الاقتصاد الزراعي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان –الأردن ، 2005

الكتاب السنوي للإحصائيات ، المجلد 29، 2009.

ثانيا : الأطروحات والمذكرات

مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2016 -2017.

يونس صاحب ،السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 2000-2014 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 2014 -2015.

هاشمي الطيب ، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالجزائر 2000 -2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة ، رسالة مقدمة لاستكمال نيل متطلبات شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان

معوش ايمان وبورحلة نسيمة،واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر(دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية)،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة البويرة ،الجزائر ، دفعة 2015.

شويخي هناء ، اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، دفعة 2013.

حمدي باشا وليد ، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، دفعة 2014.

بن سمينة دلال ، سياسات التمويل المصرفي واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)، مداخلة في الملتقى الدولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.

يسمينة زرنوخ ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008.

ريم كعباش وفاء ناجم ، رسالة ماستر التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر ، دراسة حالة بنك بدر ، جامعة خميس مليانة ، 2016

كحيل حكيمة ، تحويل حق الانتفاع الدائم الى حق امتياز في ظل قانون 10 /03 ، دار هومة ، الجزائر ، 2013.

ثالثا:الملتقيات و المداخلات

أيمن ف أبو حديد ، إدارة مياه الري ، الفصل الرابع من التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية ، 2010 تحت عنوان "البيئة العربية ،المياه".

مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول : في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 23 -24 نوفمبر 2014

محمد رجراج ، محمد حداد ، التجديد الريفي واثاره على التنمية المكانية المستدامة لعلم الريف ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، جامعة الجزائر 03 ، 08 -09 ديسمبر 2014.

رابعا:المجلات

عمر بسعود ، مقال منشور في مجلة انسانيات من الثورات الزراعية الى الإصلاحات الليبرالية ترجمة عبد القادر شرشار ، عدد الكتروني 22 ،2003

علي محمود فارس ، أسس الإقراض الزراعي والتعاوني ، منشورات جامعة عمر المختار ،البيضاء – ليبيا ، 2005.

خامسا: القوانين والتشريعات

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الموارد المائية (2008) ، منشور وزاري مشترك رقم 558 يتعلق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص المياه الجوفية ، 22 نوفمبر 2008 ، الجزائر.

علي معطي الله و حسينة شريخ ،الأراضي الفلاحية نصوص قانونية وتشريعية دار هومة ،2005.

الأمر رقم 08 -02 بتاريخ 24 جويلية 2008 ، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008.

قانون المالية التكليمي 2008 ،الجريدة الرسمية ،الجريدة الرسمية ،عدد63 مؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

المرسوم التنفيذي 96 /296 المؤرخ في سبتمبر 1996 الذي يتضمن انشاء الوكالة وتحديد نظامها الأساسي.

المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 هـ الموافق ل 06 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني .

سادسا: التقارير

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، 2000.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، 1998.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، إشكالية التنمية الفلاحية ، الدورة الرابعة عشر ، 2000.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، السداسي الأول من سنة 2000، الدورة العادية السادسة عشر 2000.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، 2000.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، برنامج التجديد الفلاحي والريفي ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2008.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الجزائر،مجلس الامة،البرنامج التكميلي لرعاية النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005.

الجزائر،مصالح الوزير الاول،ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

الجزائر ، رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

الجزائر،المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،تقارير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الاول و الثاني ،2001.

سابعا: المراجع باللغة الفرنسية

Ministère de l'agriculture et du développement, évaluation de la mis œuvre de la consolidation du programme de développement agricole.

MADR,le renouveau agrécole et rurale en marche,MAI 2012

ثامنا: المواقع الالكترونية

http://taougrite.yoo7.com/t605-topic

www.minagri.dz

www.ansej.org.dz

https://www.cnac.dz

https://www.angem.dz